دانا ميرتنباوم *

المرأة والصراع المسلح والاحتلال
وجهة نظر إسرائيلية

من تقرير أعدته الكاتبة لجمعية " إشا لإشا " (امرأة لأمرأة)وقدمته للمؤتمر التاسع والأربعين للجنة تقدم مكانة المرأة التابعة للأمم المتحدة المنعقد في أواسط شباط ٢٠٠٥

تمهيد

مع كتابة هذا التقرير، كانت حكومة فلسطينية جديدة قد انتخبت للسلطة الفلسطينية من خلال انتخابات ديمقراطية. وبعد طول توقف، تمت العودة إلى الاتصال بين الأطراف، وعقدت قمة سلام في شرم الشيخ. وصوتت الحكومة الإسرائيلية على إخلاء كل المستوطنات في قطاع غزة، الذي تحدد صيف ٢٠٠٥. هذا القرار أحدث صراعا داخليا متوترا وسط الجمهور الإسرائيلي[١].

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المسلح مغروس عميقا في هوية الشعبين. وحين يحتفل الإسرائيليون بيوم الاستقلال، يوم قيام دولة إسرائيل ١٩٤٨، يصف الفلسطينيون اليوم نفسه بأنه يوم النكبة. الفلسطينيون، هم أولئك الذين يعيشون في إسرائيل، داخل الخط الأخضر، ومئات الآلاف منهم، الذين تحولوا إلى لاجئين عام ١٩٤٨، ومن يعيشون في غزة والضفة العربية، الذين تحول عشرات الآلاف منهم إلى لاجئين، بعد حرب الأيام الستة ١٩٦٧. (عام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل غزة والضفة الغربية، اللتين كانتا من قبل تحت سلطة مصر والأردن). اليوم، يقدر عدد الذين يعيشون في الأراضي المحتلة ما بين ٢,٥ ـ ٣,٥ مليون فلسطيني[٢]. وخلال سنوات الاحتلال، قامت إسرائيل ببناء المستوطنات في هذه المناطق.

في إسرائيل اليوم، تصل نسبة الرجال والنساء الفلسطينيين إلى ١٨٪ من مجمل عدد السكان[٣]. وهم موضوع لأشكال من

* محامية، مديرة منظمة "إيتاخ"، حقوقيات من أجل الدفاع عن الحقوق النقابية للنساء في إسرائيل

مجندات اسرائيليات

التمييز من قبل الدولة بسبب قوميتهم، ولمواقف عنصرية من قبل الجمهور، الذي يصبح في العادة أكثر حدة عندما تكون هناك دورة في الصراع العنيف. هذا التمييز ضد الفلسطينيين ينعكس في مجالات عدة، تشمل السياسات المتعلقة بتخصيص الأراضي، والإسكان، والمساعدات الحكومية، والحوافز، والتوظيف. وفي الفترة الأخيرة انعكس بعدم قدرتهم على الزواج ممن يعيشون في الأراضي المحتلة، والبقاء في إسرائيل؛ ويرفض بالنسبة لهم حق جمع شمل العائلات في إسرائيل مع فلسطينيين من المناطق. والنساء الفلسطينيات اللواتي يعشن في إسرائيل يعانين أشكالا مضاعفة من التمييز، لأنهن يشكلن أقلية داخل أقلية قومية، وحاجاتهن تكون أكثر تهميشا خلال دورات الصراع العنيف، وهن يحاولن صيانة التضامن القومي والعائلي[٤].

بعد ١٩٦٧، أدت المقاومة الفلسطينية إلى انتفاضة فلسطينية واسعة في الأراضي المحتلة، عرفت باسم الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، واستمرت حتى توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. في ذلك الوقت، تسلمت السلطة الفلسطينية السيادة على أجزاء من الأراضي. وفي تشرين الأول ٢٠٠٠، تصاعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مع تفجر انتفاضة الأقصى، التي تعرف أيضا باسم الانتفاضة الثانية[٥]. خلال هذه الانتفاضة، نفذ الجيش الإسرائيلي عمليات عسكرية مكثفة داخل الأراضي الفلسطينية تضمنت احتلال مناطق سبق أن سلمت للسلطة الفلسطينية المستقلة عبر أوسلو. مجموعات منظمة من الفلسطينيين المسلحين نفذت هجمات عنيفة على المواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة وداخل الخط الأخضر الإسرائيلي. هذه الأحداث شملت عمليات انتحارية، وإطلاق نار، وطعن وهجمات بصواريخ القسّام. ومنذ تصاعد العنف بين الطرفين، كان عدد القتلى والجرحى الإسرائيليين بالمئات، بينما كان ذلك في الجانب الفلسطيني بالآلاف[٦].

النساء والفتيات هشات، من وجهة نظر النوع الإنساني، عندما يدرس الإنسان مكانتهن والدور الاجتماعي الذي يقمن به في كل من المجتمعين، حيث يعانين من العنف ومن التمييز، ومن الأدوار التي يجب أن يقمن بها خلال حالات الصراع العنيف والاحتلال. في المجتمعين، دور المرأة كزوجة وأم هو السائد، وفيهما أيضا، تتحمل النساء مسؤولية العناية بالأطفال، والمرضى، وكبار السن، والمصابين، إضافة إلى العناية بأولئك الذين يتعرضون لإرهاق الصراع.[٧] في الوقت نفسه، يمكن للنساء الإسرائيليات والفلسطينيات أن يقمن بأدوار أخرى كنتائج مباشرة للصراع: كمقاتلات[٨]، كضحايا للعنف القائم على النوع الإنساني، أو كناشطات سلام. تؤدي جميع هذه الأدوار إلى الحفاظ على اضطهاد المرأة في المجتمع أو تحديه. وجهة نظر النوع الإنساني في الصراع يفترض أن تساعدنا في دراسة العوامل الذي تعمل على تمكين النساء والعوامل التي تستمر في اضطهادهن. إضافة إلى ذلك، فهذا يساعد على كشف الروابط بين اضطهاد النساء داخل العائلة والمجتمع، والرابط الذي يشد الرجال والأولاد في هذه الدائرة من العنف القاتل[٩].

برنامج بيجين للعمل

١ (أ) زيادة مشاركة النساء في إيجاد حلول للصراع على مستويات اتخاذ القرار

يمكن دمج النساء في عملية حل الصراع بطرق متعددة، سواء أكان ذلك في المفاوضات الرسمية أو غير الرسمية، أو بانخراطهن

كأطراف ثالثة[١٠]. النساء الإسرائيليات مبعدات تماما عن المشاركة في المفاوضات الرسمية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وهو ما كان عليه الأمر مع اتفاقات أوسلو، ومع خارطة الطريق[١١]، ومبادرة أيلون ـ نسيبة، ومبادرة جنيف[١٢]. مفاوضات أوسلو وتطبيقاتها الجزئية استغرقت عقدا (١٩٩١ ـ ٢٠٠)، وكانت أطول محاولة للتوصل إلى وضع سلام دائم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقد تغيرت الشخصيات التي تفاوضت ووقعت وطبقت اتفاقات أوسلو باستمرار، من السري إلى غير الرسمي إلى الرسمي، وأخيرا إلى القانوني الملزم. الذين شاركوا في الفعاليات المختلفة من كل الجوانب (إسرائيلية وفلسطينية ودولية) في تطوير المفاوضات كانوا في الغالب من الشخصيات العسكرية، أو المسؤولين في الحكومة، أو الدبلوماسيين، والمختصون في الحقول الأخرى كانوا ينضمون إلى اللجان الفرعية التي تناقش مسائل السيطرة على السلاح، والتطوير الاقتصادي، والمياه، والبيئة، واللاجئين، وغير ذلك، وفي هذه اللجان، كان من النادر أن تمثل النساء.

لمناقشة هذه الحالة، صدرت مبادرة لتعديل قانون مساواة النساء القائم (تمثيل النساء في العمليات الحكومية)[١٣]، من قبل عضوتين في البرلمان، يولي تمير وإيتي ليفني[١٤]، في تموز ٢٠٠٤. هذا التعديل المقترح، الذي وقع من قبل ١٤ عضوة في البرلمان، يطالب بأن تكون نسبة النساء في عضوية أي فريق حكومي تفاوضي، ٢٥٪ على الأقل. ومع أن القانون بحاجة إلى أن يمر بالقراءة البرلمانية[١٥]، فإن مقدميه يقولون إن من الصعب أن يمر لأنه يطالب بكوتا محددة[١٦]. إضافة إلى ضعف فرصته في النجاح، فقد أثار القانون سخرية من جانب جزء من أعضاء البرلمان الرجال، ما يعكس بوضوح نقص استيعابهم للمسألة[١٧].

القانون، كما قدمت مسودته، يطرح موضوع التمثيل المتساوي للنساء في عمليات الدولة[١٨]، وهو مثل قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، يفضل أن يضمن تمثيلا مساويا للنساء من مختلف الخلفيات. وهذا قد يوصل إلى حالة تكون فيها جميع النساء اللواتي يشاركن في المفاوضات، عضوات في مجموعة قومية واجتماعية اقتصادية مسيطرة، بينما لا تكون أمام النساء من مجموعات اجتماعية أقل تمكينا، أو مجموعات مجردة من التمكين، مثل النساء الفلسطينيات الإسرائيليات، أو اليهوديات المزراحيات (اليهود من البلاد العربية) أية فرصة لأن يمثَّلن[١٩]. كما أن القانون لا يبذل أية محاولة لتحديد نساء يحملن وجهات نظر نسوية من أجل عمليات اتخاذ القرار، حتى يطرحن وجهة نظر التيار الرئيسي للنوع الإنساني، ويجعلن القضية خاصة بالحاجات المحددة للنساء والفتيات[٢٠].

غياب النساء الإسرائيليات عن المفاوضات السلمية يسير إلى جانب التمثيل الضحل في المنابر القوية والمؤثرة في اتخاذ القرارات السياسية في إسرائيل. على سبيل المثال، هناك ١٨ امرأة في البرلمان الإسرائيلي الحالي، وهو رقم قياسي لكل الأوقات منذ إنشاء الدولة عام ١٩٤٨. تمثيل النساء يقف عند ١٥٪ من ١٢٠ عضوا يتشكل منهم البرلمان[٢١]. هذا التمثيل المنخفض يؤثر على عدد النساء في مجلس الوزراء، كما هي الحالة اليوم، حيث توجد ثلاث وزيرات، ليس لأي منهن منصب يتعلق بقضايا الشؤون الخارجية والأمن[٢٢].

عندما تختار عضوات البرلمان التعبير عن وجهات نظرهن في القضايا الأمنية، غالبا ما يتم تجاهلهن، أو يتعرضن للسخرية من أعضاء البرلمان الرجال بسبب جنسهن أو لمواقف نمطية، وقد يجدن أنفسهن متهمات بالمبالغة في الحساسية، وبالمبالغة في رد الفعل. وفي كثير من الأوقات، تلعب عضوات البرلمان أدوارهن كأمهات، أو يجدن أنفسهن مجبرات على تبني خطاب ذكوري، كسبل مختلفة تجعل أصواتهن مسموعة[٢٣].

بعض عضوات البرلمان يعبرن عن عدم اكتفائهن بالتمثيل المتدني للنساء، وبتأثيرهن المحدود في منابر صناعة القرار. الرجوع إلى "السقف الزجاجي" في السياسة شائع، خصوصا عند مناقشة المواضيع الأمنية. على سبيل المثال، تسيبي ليبني، وزيرة العدل الحالية، ذكرت في مقابلة تليفزيونية، أنه "كلما كانت منابر اتخاذ القرار أكثر حميمية، فإنك تجد نساء أقل، هذا إذا وجدت نساء أصلا. هناك وجهة نظر تعتبر عمليات الدولة حول القضايا القومية أمرا محجوزا فقط للرجال الذين كانوا في الحياة العسكرية، وحاربوا، ونالوا التكريم من قبل الجيش[٢٤]. وفي الوقت نفسه، لا تعتقد ليفني، وأخريات غيرها، أنه حين تقرر الدولة التوجه إلى الحرب، أو اختيار برامج أخرى، سيكون عليهن (النساء عضوات البرلمان) أن يمثلن

بعض عضوات البرلمان يعبرن عن عدم اكتفائهن بالتمثيل المتدني للنساء، وبتأثيرهن المحدود في منابر صناعة القرار. الرجوع إلى "السقف الزجاجي" في السياسة شائع، خصوصا عند مناقشة المواضيع الأمنية. على سبيل المثال، تسيبي ليبني، وزيرة العدل الحالية، ذكرت في مقابلة تليفزيونية، أنه "كلما كانت منابر اتخاذ القرار أكثر حميمية، فإنك تجد نساء أقل، هذا إذا وجدت نساء أصلا. هناك وجهة نظر تعتبر عمليات الدولة حول القضايا القومية أمرا محجوزا فقط للرجال الذين كانوا في الحياة العسكرية، وحاربوا، ونالوا التكريم من قبل الجيش

مصالح النساء كأمر أساسي في تمثيل كل مواطني الدولة[٢٥].

تفيد البيانات أن النساء اللواتي يصلن إلى مواقع قوة سياسية، يملن إلى التعامل بشكل خاص مع المواضيع الاجتماعية الاقتصادية[٢٦]. ويمكن ملاحظة ذلك بمتابعة البروتوكولات الخاصة باجتماعات لجنة تقدم النساء في البرلمان خلال السنوات الأربع الماضية، فبالرغم من الصراع العنيف الأخير، لم يكن هناك عمليا أي نقاش حول طبيعة النوع الإنساني في الصراع، أو حول إدماج النساء في مبادرات السلام أو القضايا الأمنية[٢٧]. على أية حال، فقد أدارت اللجنة عددا من النقاشات حول صدامات النساء مع رجال الشرطة، وحول إدماج مزيد من النساء في الوظائف العسكرية، وحول التحرشات الجنسية في الجيش، وحول النساء في الاحتياط[٢٨].

هناك مشهد آخر لرؤية الطريقة التي ينظر من خلالها إلى النساء في السياسة الإسرائيلية، وهو ملاحظة الطريقة التي يظهرن بها في وسائل الإعلام. الأبحاث حول النساء والسياسة ووسائل الإعلام تكشف أن برامج التليفزيون تفضل الرجال على النساء. الغالبية العظمى ممن تتم مقابلتهم في الشؤون اليومية وفي البرامج التي تأخذ شكل الحوار هي من الرجال؛ وغالبية النساء اللواتي أجريت معهن المقابلات كن من ضحايا العنف القائم على النوع الإنساني. إضافة إلى ذلك، فإن النساء يسيطرن على الميديا عندما يكون الموضوع نقاشا حول القضايا المنزلية الخاصة أو المتعلقة بأساليب الحياة، أو حول الفقر والبؤس الاقتصادي، أو حول البيئة، أو حول قصص الحياة الشخصية. هذه المواضيع تقع في محيط دائرة الجمهور العريض، ويعتبر بعضها من الأملاك الخاصة لهذه الدائرة. السياسيات الإسرائيليات يقدمن بطريقة نمطية؛ هن يُطلبن في الغالب للبرامج التي تبحث في القضايا الاجتماعية أو قضايا الرفاه، كما توجه إليهن أسئلة حول حياتهن الشخصية والعائلية أيضا[٢٩].

وعند النظر في المواضيع العادية في القنوات الخاصة في إسرائيل، فسوف نلاحظ أن الرجال يسيطرون على المناقشات حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والقضايا الأمنية. وحتى نكون أكثر دقة، فإن سيطرة الحضور الذكوري على الميديا هي تمثيل للصوت الذكوري اليهودي الأشكنازي (الأوروبي الشرقي)، العلماني أيضا[٣٠]. وهناك اتفاق عام على أن النساء لا يقدمن في المنابر القوية والمؤثرة في السياسة الإسرائيلية بسبب سمات في الثقافة الإسرائيلية المسيطرة.

- الاقتناع بالوجود الدائم للتهديد والزعم أن القضايا العسكرية والأمنية يجب أن تكون الأولى والأهم بالنسبة للدولة.
- الدور الذي يقوم به الجيش وقوات الأمن، يعزز وضع الرجال نحو، وفي، النظام السياسي، خاصة في قوات الأمن، والشؤون الخارجية ومجلس الوزراء.
- الطبيعة المركزية التقليدية لأدوار النوع الإنساني التي تخصص للنساء في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة الأمومة.
- التقسيم الحاصل بين مجالين منفصلين في الحياة: المجال الحميم/الخاص، والمجال العام، الذي يرتبط بانشطار النوع الإنساني (الجندر) . البيت كأنثى والمجال العام كذكر[٣١].

القرار الخاص بإدارة الصراع يتخذ عادة في المستويات العسكرية[٣٢]، حيث يمكن أن تكون للنساء فرصة ثانية للتحرك والتأثير في السياسة الخارجية والشؤون الأمنية. ووسط المراكز الإدارية الوسطى، حيث

وهكذا فإن دولة إسرائيل لم تشكل هياكل رسمية لضمان تمثيل المرأة في قرارات الصراع، أو في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الصراع. وفوق ذلك، ما زالت هناك حاجة لشكل من أشكال النضال العام أو البرلماني حول الموضوع، لكن نقص الآليات التي تضمن تمثيل النساء لم يدرس قط من قبل أية جهة مختصة أو استشارية.

حدثت زيادة في نسبة النساء في العقد الماضي، يكون هذا صحيحا على وجه الخصوص[٣٣]. هذه الأيام، هناك عدد من النساء في مراكز عالية، من ضمنهن الناطقة الرسمية باسم الجيش، ورئيسة الرقابة العسكرية[٣٤]. نساء الرتب العالية يؤكدن حقيقة أنهن يساعدن على الإسهام في تغيير المواقف، وأنهن يوحين بطرق جديدة للتفكير، وسط أولئك الذين يرسمون سياسة الجيش[٣٥]. لكن في الوقت نفسه، يكشف بحث حول قتال النساء وتجاربهن في الجيش أنهن يشعرن بضرورة تقمص مواقف الرجال، وحديثهم وطرق تفكيرهم، كجزء من ذواتهن، حتى ينجحن في وظائفهن، التي تبرز ضرورة التكيف والتكيف السيكولوجي الذي يجب أن يخضعن له وسط محيط غالبيته من الرجال[٣٦]. إضافة إلى ذلك، فإن الوحدة الصغيرة جدا، المسؤولة عن الاستجابة لحاجات النساء في الجيش الإسرائيلي، تخوض معركة مستمرة من أجل البقاء، لأنها تعتبر هامشية بمعايير القوات المسلحة الكاملة[٣٧]. هذه الوحدة المعروفة باسم "يوهالان" أو مستشارة رئيس الأركان لشؤون المرأة، هي المسؤولة عن تقدم النساء ومساواتهن في الجيش، مستخدمة النوع الإنساني كتيار أساسي للمقاربة.

وهكذا فإن دولة إسرائيل لم تشكل هياكل رسمية لضمان تمثيل المرأة في قرارات الصراع، أو في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الصراع. وفوق ذلك، ما زالت هناك حاجة لشكل من أشكال النضال العام أو البرلماني حول الموضوع، لكن نقص الآليات التي تضمن تمثيل النساء لم يدرس قط من قبل أية جهة مختصة أو استشارية.

١ (ب) لحماية النساء اللواتي يعشن في ظل حالات الصراع المسلح، أو تحت الاحتلال الأجنبي

إسرائيل لا توفر الحماية للنساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق المحتلة، وحقوقهن تنتهك يومياً، والحكومة الإسرائيلية لم تضع في حسابها أيضا الحاجات الخاصة للنساء اللواتي يعشن في إسرائيل في ظل أوضاع الصراع المستمر. أحد الأمثلة هو مدينة التطوير الجنوبية سدروت، التي تتعرض باستمرار لصواريخ القسام التي تطلق من غزة. وبالرغم من وجود قانون[٣٨] يطالب العمدة المحلي بتعيين مستشار في شؤون النساء في كل بلدة ومدينة في إسرائيل، فإن هذه البلدة ليس فيها مثل هذا الموظف[٣٩]. البلدة تفتقر إلى الخدمات النفسية المناسبة التي تستطيع النساء اللجوء إليها طلبا للمساعدة. وما زالت هناك ضرورة أمام الحكومة كي تستجيب للأسئلة التي تتعلق بحقوق النساء اللواتي يعشن في ظل الصراع. وهذا يعكس نقصا في الفهم ورفضا للاعتراف بشؤون تتعلق بالنوع الإنساني. وبقدر ما نعلم، فإن المحاكم في إسرائيل لا تقوم بالتدريب على الحساسية المرتبطة بالصراع تجاه الجندر، أو تساعد في تفهم القضايا المتعلقة بشرف المرأة، وبالتحرش الجنسي والاعتداء، والعنف المنزلي كنتائج للصراع. وهذا ينسحب على المحاكم العسكرية في المناطق المحتلة، كما ينطبق على ممثلي الادعاء المدنيين والعسكريين.

إضافة إلى ذلك، ليست لدينا أية معلومات حول استخدام التيار الرئيسي للجندر (النوع الإنساني) في التحقيقات العسكرية الداخلية في الجيش، التي يقوم بها الضباط، من أجل التقييم، والتوصيات الخاصة بالمستقبل[٤٠]. التحقيقات سرية جدا، مع الثقة التامة المطلوبة، بكلمات الجيش، من أجل تزويد المشاركين في الصراع بما يمنحهم القدرة على الكشف بصدق كامل عن كل ما حدث خلال الصراع أمام المحققين[٤١]. تقارير التحقيق هذه يمكن أن تفتح بناء على طلب منظمات حقوق الإنسان[٤٢]. وفي الوقت نفسه، فإن معظم الضحايا فلسطينيون وعائلاتهم، وهم لا يملكون وسيلة نحو العون القانوني أو دعما من منظمات حقوق الإنسان التي تستطيع أن تحول موضوعهم إلى قضية واستجواب لصالحهم. لذلك فإن الفرص كبيرة أمام إقفال كل القضايا على مستوى الوحدة المحلية وعدم تحويلها إلى

إضافة إلى ذلك، ليست لدينا أية معلومات حول استخدام التيار الرئيسي للجندر (النوع الإنساني) في التحقيقات العسكرية الداخلية في الجيش، التي يقوم بها الضباط، من أجل التقييم، والتوصيات الخاصة بالمستقبل[٤٠]. التحقيقات سرية جدا، مع الثقة التامة المطلوبة، بكلمات الجيش، من أجل تزويد المشاركين في الصراع بما يمنحهم القدرة على الكشف بصدق كامل عن كل ما حدث خلال الصراع أمام المحققين[٤١]. تقارير التحقيق هذه يمكن أن تفتح بناء على طلب منظمات حقوق الإنسان[٤٢].

تحقيقات جنائية قط. وقد تكون القضية متعلقة بانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان[٤٣]. خلال السنوات الأربع الماضية، عندما قتل آلاف المدنيين الفلسطينيين نتيجة عمليات قامت بها القوات المسلحة الإسرائيلية في المناطق المحتلة، كانت هناك ٦٣ حالة تحقيق في وفاة مدنيين، من قبل محققي الشرطة العسكرية، و ٢٨ حالة إصابات بين المدنيين الفلسطينيين[٤٤]. ولأن الجيش الإسرائيلي لا يستطيع تزويدنا بإحصاء للنوع الإنساني لهذه الحالات، فإننا لا نستطيع أن نعرف عدد الإصابات التي وقعت بين النساء والفتيات.

يعلن الجيش الإسرائيلي أنه يحاول أن يكون حساسا للحاجات الخاصة للنساء والفتيات. وكمثال على ذلك يطرح وحدة تعليمية كبيرة على الكومبيوتر اسمها "قواعد السلوك خلال الصراع المسلح"[٤٥] معدة لاستخدام الجنود ومنفذي العمليات العسكرية. وهي تحتوي على مواضيع عديدة[٤٦] تهدف إلى تزويد الجنود بقاعدة لفهم ضوابط الحرب والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد طرح موضوع التعامل مع النساء والفتيات في فصل "معاملة المجموعات السكانية الخاصة". وفي الوقت نفسه، ليس واضحا على الإطلاق مدى التزام هذا البرنامج بالحاجات الخاصة للنساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يعشن في ظل الاحتلال والصراع العنيف.

في كتيب وزع على الجنود الذين يخدمون في المناطق المحتلة، هناك مادتان تتصلان بالسلوك تجاه النساء:

٢. a (٣) الاعتداء والإهانة ممنوعتان كليا، ويجب أن يكون هناك انتباه خاص لعدم إيذاء أو جرح النساء، وكبار السن، والمرضى، أو الأطفال. ٢. d (٤) تفتيش النساء جسديا، كقاعدة، يجب أن تقوم به النساء المجندات فقط، أو النساء الشرطيات، باستثناء لحظة الشك في أن امرأة تشارك في نشاط إرهابي عدو. على أية حال، فعند الضرورة، يستطيع الجندي أن يطلب من المرأة أن تنزع النقاب الذي يغطي رأسها ووجهها، لأغراض التعريف.

إضافة إلى ذلك، وضمن الوحدة التي تسمى وحدة نقاط المرور، المسؤولة عن مراقبة الحواجز، تشكل النساء نصف هذه القوة.

باختصار، دولة إسرائيل، باحتلالها للمناطق الفلسطينية، لا تعمل على حماية الحقوق الخاصة بالنساء، ولا تزود جنودها بتدريبات كافية للحساسية المتعلقة بالنوع الإنساني، ولا تعمل على التحقيق في الأحداث التي تتعلق بحقوق النساء بشكل خاص. ومن ناحية أخرى، هناك محاولات من قبل الجيش لخلق مبادئ أساسية للسلوك من أجل تقليص حجم الاعتداءات من هذا النوع، بالرغم من عدم وضوح المدى الذي تطبق فيه هذه المبادئ.

٢. تقليص النفقات العسكرية الباهظة والسيطرة على سهولة الحصول على السلاح

إسرائيل من أكثر الدول تسلحا في العالم، ابتداء من إنتاجها العسكري ـ الأمني، نزولا إلى عدد قطع السلاح الصغيرة لكل فرد. ونحن نؤكد على حقيقة أن كلمة ـ أمن ـ ذاتها التي تستخدم لتبرير كثافة التسلح الإسرائيلي، كلمة لا يخضع معناها للنقاش أو الفحص الدقيق، والذين يقررون معناها وسط خطاب الجمهور اليهودي الذكوري، هم الرجال اليهود، الذين خدموا، أو يخدمون، في الجيش الإسرائيلي.

وهكذا،فإنه بين ١٦ عضوا في لجنة الشؤون الخارجية والأمن في البرلمان، المسؤولة عن السياسة الخارجية والقوات المسلحة والأمن،

باختصار، دولة إسرائيل، باحتلالها للمناطق الفلسطينية، لا تعمل على حماية الحقوق الخاصة بالنساء، ولا تزود جنودها بتدريبات كافية للحساسية المتعلقة بالنوع الإنساني، ولا تعمل على التحقيق في الأحداث التي تتعلق بحقوق النساء بشكل خاص. ومن ناحية أخرى، هناك محاولات من قبل الجيش لخلق مبادئ أساسية للسلوك من أجل تقليص حجم الاعتداءات من هذا النوع، بالرغم من عدم وضوح المدى الذي تطبق فيه هذه المبادئ.

لا توجد سوى امرأة واحدة[٤٧]. وبين أعضاء الاحتياط الخمسة، توجد امرأتان. لجنة الشؤون الخارجية والأمن تنبثق عنها لجنة فرعية أصغر، يفترض أنها مسؤولة عن المخابرات الإسرائيلية، ليس فيها نساء. كل الأشخاص الذين أدلوا بمعلومات حول اللجنة الفرعية (التي لا يشار إليها كمرجع، ولا تذكر في مصادر الإعلام) أكدوا على ضرورة أن يبقوا مجهولين[٤٨]. وفي عام ١٩٩٩، صوتت الحكومة لإنشاء مجلس الأمن القومي، ليكون جهة استشارية لرئيس الوزراء ولمجلس الوزراء في القضايا التي تتعلق بالأمن القومي، وهنا أيضا، كانت النساء غائبات إلى حد مطلق تقريبا[٤٩].

كل النقاش الذي يدور، وكل القرارات التي تتخذ، بشأن الأمن والسلاح في إسرائيل، محاطة بأشد أنواع السرية، وهي غير معروفة حتى لأعضاء البرلمان. والإنفاق الإسرائيلي على الأمن مرتفع إلى أقصى الحدود، وما دامت خطوط ميزانية الأمن سرية، فلن يكون هناك احتمال لإثارة جدل جماهيري حول خطوط معينة أو عناصر، لفحص مدى ضرورتها[٥٠]. هذه السرية المطلقة، حتى أمام أعضاء البرلمان الذين يقرون الميزانية، مصانة بقانون دستوري[٥١]. في عام ٢٠٠٣، اقترحت لجنة الشؤون الخارجية والأمن في ذلك الوقت، ورئيس البرلمان، قانونا يسمح للجنة عامة بأن تقدم طلبا للبرلمان كي تطلع على ميزانية الأمن. لكن شيئا لم يحدث في الموضوع[٥٢]. حتى نقاش الموضوع بين الجمهور، وفي الجامعات، لم يستطع أن يؤدي إلى خلق آليات لرفع درجة التعرف على الجهات السرية التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى مكتب رئيس الوزراء[٥٣].

الميزانية السنوية للأمن مرتفعة جدا، وفي جزء هام منها، يعود ذلك إلى المساعدة الأجنبية التي تقدمها الولايات المتحدة كل عام، والتي تصل إلى ٢٥٪ من مجمل ميزانية الأمن. وفي عام ٢٠٠٤، قدم ٧٥٪ من تلك المساعدة الأجنبية من أجل شراء معدات عسكرية من الولايات المتحدة بالدولار الأميركي. هذا يسمح لإسرائيل بالاستمرار في تشغيل جيش ضخم جدا، مزود كليا بالمعدات العسكرية المتقدمة، ودون أن يؤدي ذلك إلى اقتطاع شيء من مستوى معيشة المواطنين في إسرائيل[٥٤]. على أية حال، فهذا الترتيب يفرض على إسرائيل واجب أن تستمر في تسليح نفسها بدلا من البدء في تحديد أسلحتها.

وموضوع الأسلحة يلمس آخر تابو في إسرائيل. موضوع القوة النووية.[٥٥] السياسة الغامضة لإسرائيل تجاه هذا الموضوع تشمل نقصا في النقاش حوله على مساحة العالم، إلى جانب اختفائه في إسرائيل، كما يتضح من الحظر المنظم لأي خطاب جماهيري حول هذا الموضوع[٥٦]. حتى تقارير الحكومة، وأعضاء البرلمان الذين يبدون متحمسين لزيادة اهتمام البرلمان بقوات الأمن، والمخابرات والخدمات السرية، تتجاهل، وتلتف حول الأسئلة التي تتعلق بامتلاك إسرائيل أسلحة ذرية[٥٧] أو بيولوجية أو كيميائية.

المواقف ومصادر القلق بين اليهود من مواطني إسرائيل تتركز عموما على "التهديد الخارجي للوجود". إنهم بكل بساطة لا يوجهون اهتمامهم نحو التهديد الذي يتزايد بثبات، من إنتاج الأسلحة والمسدسات الشخصية.

في إسرائيل اليوم، يكون كل شخص موضوعا للتفتيش الأمني عندما يدخل كل الأماكن التجارية تقريبا. وبين ٢٠٠٠-٢٠٠٤، تسبب انتشار الأمن الخاص في نمو سريع لإنتاج الأسلحة الصغيرة في إسرائيل. وبين ٢٠٠٠-٢٠٠٢، تضاعفت طلبات ترخيص المسدسات، وبين ٣٤٠،٠٠٠ مسدس مدني مسجل، يشار إلى أن ٣٤،٠٠٠ منها يحملها حراس الشركات الخصوصيون (وهم ليسوا عسكريين ولا من رجال البوليس). مع نهاية ٢٠٠٣، كان مجموع الحرس المسلح خارج المدارس الإسرائيلية يتراوح ما بين ٣،٥٠٠ – ٨٠٠ ،٣.

التأثيرات المعاكسة لهذه العمليات العسكرية الواسعة على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات تكون مضاعفة. إنها تتصاعد من غياب طريقة للحصول على المياه النقية، نحو الخدمات الصحية، والتعليم، وضرورة العناية بالأطفال، والمرضى، وكبار السن والجرحى، دون وجود خدمات مساعدة من قبل الحكومة ، أو بنى تحتية صالحة. ومن الواضح أن عددا كبيرا من النساء والفتيات فقدن حياتهن خلال العمليات العسكرية الواسعة التي نفذها الجيش الإسرائيلي.

الحرس الشخصي وقوات الأمن بهذه الكمية نتجت عن العمليات التفجيرية التي قام بها الفلسطينيون، الذين كانوا يختارون الأماكن العامة كهدف لهم ٢٠٠٠ـ٢٠٠٤. على أية حال، هناك نقص واضح في وجود جدل نقدي عام يتعلق بتفحص الموضوع وطرح السؤال، "ما هي طبيعة الحياة في دولة حرب"؟ والسؤال الذي يفترض أن يطرح هو عما إذا كانت هذه الحالة مفروضة على إسرائيل أم تتم باختيارها. وحتى تضمن الحكومات المقبلة في إسرائيل موافقة عامة على استمرار دولة العنف والحرب، هذا الحوار يجب أن يتم[٥٨].

٧٥٪ من حراس الأمن في الأماكن العامة ينتمون إلى أفقر المواطنين، وأضعفهم في المجتمع الإسرائيلي؛ وهم في معظمهم مهاجرون من الاتحاد السوفييتي السابق ومن أثيوبيا. وفي الوقت الذي تجهز فيه شركات الحراسة الخاصة هؤلاء العاملين بأسلحة شخصية، فإن كثيرا من هذه الشركات ينتهك قوانين الخدمة ويخرق الحقوق الأساسية للعاملين، كما يضعهم في ظروف عمل بائسة. الدراسات التي ربطت بين الذكورة والعنف كشفت أن مجموعة موحدة من عوامل متشابهة تكون مصدرا للتشجيع على السلوك العنيف.

من الصعب الإجابة على سؤال "هل تمنع إسرائيل أو تحاول أن تمنع العمليات العسكرية الواسعة؟" تأتي الصعوبة بسبب وجود خطاب عام في إسرائيل، وموقف رسمي للحكومة، كلاهما يعلن أن العمليات العسكرية الواسعة لا تستخدم إلا للرد على قتل المدنيين الإسرائيليين من قبل المسلحين الفلسطينيين، بما في ذلك الانتحاريون، في الغالب داخل الخط الأخضر. هناك اتهامات موجهة من قبل المواطنين الإسرائيليين ومن قبل الفلسطينيين حول الاستخدام المفرط للقوة والسلاح، وحول الرؤية الإسرائيلية المتهورة لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ التناسب. قوات الأمن تفسر حجم الإصابات الإنسانية بين غير المقاتلين من الفلسطينيين من خلال مفهوم القانون الدولي لحقوق الإنسان المعروف باسم "الضرر الملازم"، وهو الضرر الذي لا يمكن تجنبه، وغير المقصود خلال القتال.

التأثيرات المعاكسة لهذه العمليات العسكرية الواسعة على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات تكون مضاعفة. إنها تتصاعد من غياب طريقة للحصول على المياه النقية، نحو الخدمات الصحية، والتعليم، وضرورة العناية بالأطفال، والمرضى، وكبار السن والجرحى، دون وجود خدمات مساعدة من قبل الحكومة ، أو بنى تحتية صالحة. ومن الواضح أن عددا كبيرا من النساء والفتيات فقدن حياتهن خلال العمليات العسكرية الواسعة التي نفذها الجيش الإسرائيلي.

٣. (أ) تشجيع الأشكال غير العنيفة لحل الصراع

الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية، كما لوحظ خلال السنوات الأربع الماضية، لم يفعل شيئا لتشجيع الأشكال غير العنيفة لحل القضايا الخاصة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني المسلح. وفي الواقع، نفذ الجيش الإسرائيلي عمليات عسكرية واسعة في المناطق المحتلة تسببت في عدد كبير من الإصابات بين المدنيين الأبرياء. منذ ٢٠٠٠، تشير المعلومات إلى أن أكثر من ٦٤٪ من المواطنين الفلسطينيين تأثروا مباشرة، أو كانت لهم صلة بشخص قتل أو جرح نتيجة لهذه العمليات[٥٩]. العدد الدقيق للنساء والفتيات اللواتي تعرضن للأذى بسبب العمليات غير معروف، وعلى أية حال فإن معظم النساء والفتيات اللواتي قتلن كن وسط صدام مع الجنود

الإسرائيليين في مناطق سكنية مأهولة.[١٠]

تشير وزارة العدل الإسرائيلية إلى أنه "في عام ٢٠٠٠، قدم إيهود باراك، رئيس الوزراء في حينه، إلى عرفات، حلا سلميا كاملا ونهائيا للصراع. رد الفعل الفلسطيني على ذلك كان نهرا من الدماء[١١]". هذه الفكرة تشكل قناعة عامة لدى الجمهور الإسرائيلي. وطبقا للرواية التي تقدمها الدولة الآن، فإن تبني إسرائيل لخارطة الطريق وفك الارتباط مع غزة هما مقاربتان غير عنيفتين لحل الصراع[١٢].

ومنذ تشرين الأول ٢٠٠٠، رفضت إسرائيل إجراء أية محادثات مع الفلسطينيين "تحت إطلاق النار" أو "مع استمرار الإرهاب". وقد اختارت القيام بخطوات أحادية الجانب، سواء أكان ذلك ببناء جدار فاصل. يتورط في انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك مصادرة الأراضي خارج الخط الأخضر، ومنع آلاف الفلسطينيين من الرجال النساء، من التحرك الحر[١٣].

٣. (ب) تقليص حوادث انتهاك حقوق الإنسان في حالات الصراع

حول العالم، وفي إسرائيل، نشرت تقارير كثيرة توثق انتهاكات حقوق الإنسان، وقانون الخير الدولي (IHL)، فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ زمن طويل. ومع ذلك، وبالرغم من هذه الحقيقة، فإن الجمهور الإسرائيلي عموما، يرى في موضوع حقوق الإنسان أمرا ذا طبيعة سياسية، وهو كاهتمام، ينتمي كليا إلى يسار الطيف السياسي. لذلك، فإن هذا الموضوع لم يحظ بمكان في الخطاب السياسي. الأمني في إسرائيل[١٤]. ولأن إسرائيل هي الجهة التي تمارس الاحتلال، فليس هناك سوى القليل من المعلومات التي تكشف انتهاك حقوق الإنسان للمواطنين الإسرائيليين، من قبل الفلسطينيين المسلحين والانتحاريين[١٥].

سياسة إسرائيل الخاصة بإقدامها على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان تقول إنها "كلما حاولت إسرائيل أن تحسب حساب القضايا العسكرية والإنسانية في وقت واحد، فإنها تدفع ثمنا باهظا من الإصابات المدنية. وهكذا، بالتحدي، فإن الدولة لا توفر لمواطنها المستوى الجيد من الأمن عندما تحاول أن تقلص انتهاكاتها لحقوق الإنسان تجاه الفلسطينيين"[١٦]. على أية حال، فإن انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان، وللقانون الدولي، ضد السكان الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والفتيات، ليس قاصرا على الإصابات التي تطال الأبرياء في العمليات العسكرية التي تتجاوز الحد الأساسي. وهي ليست قاصرة على غياب التمييز بين المدنيين ومن يحملون السلاح، وهو ما يفسر باستمرار باعتباره "ضرورة عسكرية" أو "منع الإرهاب" أو "خطأ غير مقصود"[١٧]. خلف ذلك، هناك عدم اعتراف متهور بمسؤولية إسرائيل كمحتل، طبقا للقانون الدولي، وللاتفاقات التي وقعتها. أولئك الذين يتأثرون بقوة بالصراع[١٨]، وبانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان، هم من النساء والفتيات الفلسطينيات[١٩]. في كل عائلة تقريبا، هناك من جرح أو قتل أو اعتقل، والنساء والفتيات في تلك البيوت يكون عليهن التوجه إلى العمل من أجل إعالة من في المنزل. في الوقت نفسه، فإن فرص العمل والخيارات الأخرى قد تضاءلت، وتبعا لهذه الحقيقة، فإن مسؤولياتهن قد تزايدت بشكل كبير[٧٠]. والنساء الفلسطينيات تعرضن للقتل في ظل عديد من الظروف؛ قتلن في طريقهن إلى العمل، وبمنع دخول سيارات الإسعاف، وبمنع تقديم المساعدة لهن ليصلن إلى العناية الطبية، وكعابرات بريئات وسط صدامات في أماكن مأهولة بالمدنيين، وعندما يتواجدن على خط النار بينما يقوم الجيش الإسرائيلي بتصفية الناشطين السياسيين الفلسطينيين المطلوبين. كثير من النساء قتلن داخل بيوتهن أو بالقرب منها[٧١]، أو خلال محاولة المرور عبر الحواجز[٧٢]. النساء الفلسطينيات اللواتي يعرَّفن ويفترض أن يعتبرن "كأشخاص محميين" ليس معترفا بهن من قبل الحكومة الإسرائيلية في كل ما ذكر من إصابات وانتهاكات. وفي الواقع أن حكومة إسرائيل ليست قادرة، أو أنها لا تريد، أن توفر لهن الحماية المناسبة[٧٣].

النساء الفلسطينيات الحوامل يجدن صعوبة في الوصول إلى المراكز الصحية، وإلى مراكز العناية قبل الولادة، أو مراكز علاج حالات الحمل الصعبة[٧٤]. حق العلاج ينتهك أيضا عندما تمنع النساء من الفحوص الدورية. وغالبا ما يحدث ذلك بسبب صعوبة التنقل على الطرق، والحواجز، وإجبارهن على العودة إلى منازلهن وهن في الطريق إلى موعد في المناطق أو في إسرائيل، ما قد يكلفهن حياتهن[٧٥]. بعض الانتهاكات التي تم توثيقها

وهكذا، فإن إسرائيل تؤثر على حقوق النساء الفلسطينيات في الزواج وبناء العائلات، وهذه الحقوق اعتبرت متممة لحقوق تأكيد الذات، والحصول على مكان خاص للإنسان في المجتمع الذي ينتمي إليه[٩٢]. وبناء على ذلك، فإن خرق حقوق النساء الفلسطينيات في الزواج من مواطنين إسرائيليين، وحقوق الأطفال الذين يولدون من هذا الزواج، يتبعه أنه عندما تحرم النساء والأطفال من الجنسية الإسرائيلية، فإنه يتم حرمانهن من الحقوق الأساسية في إسرائيل، بما في ذلك الحق في الخدمات الصحية[٩٣].

تشمل: فقدان الأجنة عندما تمنع الحواجز الوصول السريع إلى العناية الطبية[٧٦]؛ إنزال امرأة في حالة وضع من سيارة الإسعاف وإجبارها على العودة[٧٧]؛ استخدام امرأة في آخر أسابيع الحمل كدرع بشري للجيش الإسرائيلي[٧٨]؛ التحرش الجنسي من قبل حرس الحدود[٧٩]، وضرب نساء من قبل حرس الحدود[٨٠]. وقد ذكرت النساء الفلسطينيات أنهن يخشين التحرش الجنسي من قبل جنود الجيش الإسرائيلي، كما يخشين أن يضربن، أو يعتقلن، أو يقتلن. وروت فتيات أنهن يخشين الذهاب إلى المدرسة بسبب طول المسافات التي يمشينها من البيت إلى المدرسة، وتخشى العائلات على سلامة فتياتهن[٨١]. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء في الأراضي المحتلة صعب. هناك شكاوى قليلة من قبل النساء الفلسطينيات، خاصة فيما يتعلق بالتحرش، بسبب التابو داخل المجتمع الفلسطيني حول مواضيع كالاعتداء الجنسي[٨٢]. ولهذا السبب بالتحديد، فإن منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل والمناطق المحتلة مدعوة لتوثيق قصص هؤلاء النساء والفتيات وروايتها. هناك أكثر من مئة امرأة فلسطينية في السجون الإسرائيلية، كسجينات أمنيات مهمات[٨٣]، بعضهن اعتقل قبل سن الثامنة عشرة. وهن يوضعن في زنازين فردية، ويجبرن على الإنجاب داخل السجن، ويعذبن باستمرار، ويجري تهديدهن[٨٤]. وهن عرضة لأفعال العنف المباشرة والمنوي ارتكابها، من قبل حراس السجن وقوات الأمن داخل السجن، وعرضة لأساليب مضايقة أخرى، بما في ذلك قطع التيار الكهربائي، والعقاب الذي قد يطال أطفالهن، عندما يكونون بصحبتهن[٨٥]. النساء السجينات ينمن على الأرض، في ظروف مزدحمة، ولا يسمح لهن بالاتصال الهاتفي بعائلاتهن، وتمنع عنهن الزيارات العائلية. وهن لا يتسلمن الملابس النظيفة التي ترسل إليهن[٨٦]، ولا يحصلن على عناية طبية كافية[٨٧]. ورسميا، يتم حجز السجناء وفقا للاعتقال الإداري؛ وكثيرا ما لا تكون لديهن أية فكرة عن سبب القبض عليهن، ومن الممكن أن يودع بعضهن السجن للضغط على أزواجهن أو من أجل أن يقمن بتسليم أزواجهن. وهن يروين كثيرا من قصص التعذيب التي يقوم بها جهاز الأمن العام، ويشمل ذلك منع الطعام والنوم. وهن يتعرضن للهز بطريقة مفزعة خلال التحقيق، كما يتم التحقيق معهن ساعات طويلة كل يوم[٨٨]. وهناك تقارير عن تهديدات بالاغتصاب من قبل محققي الأجهزة الأمنية[٨٩]. وفي الفترة الأخيرة، قدمت التماسات إلى محكمة العدل العليا، ورفعت قضايا قانونية ضد سلطات السجون، طالبت بأن تحصل السجينات على حقوقهن. هذه الحقوق تشمل حق التعليم، وتقديم امتحانات البكالوريا، ورفع الحظر عن سجينات سجن نيفي ترزاه الذي يمنع مقابلة المحامين، والسماح لهن بمقابلة محاميهن خلال الإضرابات عن الطعام[٩٠].

في السنوات الماضية، تم انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والأطفال الفلسطينيين من قبل إسرائيل، فيما يتعلق بالشؤون الشخصية والعائلية. بعض النساء الفلسطينيات، في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة، يفرض عليهن العيش بعيدا عن أزواجهن، ويفرض على الأطفال أن يعيشوا مع أحد الوالدين لا كليهما. وفي هذا تناقض مع اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها إسرائيل. في تموز ٢٠٠٣، قدم مشروع قانون إلى البرلمان، وأجيز[٩١]، واعتبر من قبل منظمات حقوق الإنسان قانونا عنصريا، وضع نهاية لكل طلبات الأجانب من أصل فلسطيني للجنسية الإسرائيلية، وانسحب ذلك على كل الطلبات التي تعنى بلم شمل العائلة. إضافة إلى ذلك، اتخذ قرار بوقف متابعة الحالات التي جرى بحثها، بشأن فلسطينيين يطلبون الجنسية الإسرائيلية.

وهكذا، فإن إسرائيل تؤثر على حقوق النساء الفلسطينيات في الزواج وبناء العائلات، وهذه الحقوق اعتبرت متممة لحقوق تأكيد الذات، والحصول على مكان خاص للإنسان في المجتمع الذي ينتمي إليه[٩٢]. وبناء على ذلك، فإن خرق حقوق النساء الفلسطينيات في الزواج من مواطنين إسرائيليين، وحقوق الأطفال الذين يولدون من هذا الزواج، يتبعه أنه عندما تحرم النساء والأطفال من الجنسية الإسرائيلية، فإنه يتم حرمانهن من الحقوق الأساسية في إسرائيل، بما في ذلك الحق في الخدمات الصحية[٩٣].

تحليل قانوني

يشير الموقف الرسمي الإسرائيلي إلى أن "اتفاقيات حقوق الإنسان لا تنطبق على الأراضي المحتلة، لأسباب قانونية متعددة. على أية حال، فإن حماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة منصوص عليها في الطلب الواقعي[٩٤] في اتفاقية جنيف الرابعة (١٩١٩) الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب". (اتفاقية جنيف الرابعة)[٩٥].

وثائق (IHL)، التي تقرر قواعد الحرب والحماية الواجبة خلالها، تشمل مفاهيم أساسية وتفصل الحماية المطلوبة 'للأشخاص المحميين' خلال الصراع. على أية حال، فإن الحماية الخاصة المقدمة للنساء قليلة وضعيفة. هذه القوانين تتعلق بقضايا خاصة جدا، (مثل عدد بطاقات البريد التي يستطيع سجين الحرب أن يرسلها كل شهر)، نادرا ما تتعامل مع النساء، كقاتلات أو كضحايا. على سبيل المثال، ففي كل اتفاقيات هاغ، هناك مادة وحيدة (٤٦) تتصل بالنساء، بشكل خاص وغامض، في وصيتها ضد العنف الجنسي باعتباره "شرف العائلة وحقوقها" التي يجب أن تحترم.

واليوم، فإن اتفاقية جنيف الرابعة تعتبر قانونا متعارفا عليه حول العالم، ولذلك تكون ملزمة حتى للدول التي لم تصادق عليها. اتفاقية جنيف الرابعة في المادة ٢٧، تعرف الحماية التي تمنح 'للأشخاص المحميين'، الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية. "الأشخاص المحميون مخولون، في كل الظروف، لاحترام أشخاصهم، وشرفهم، وحقوقهم العائلية، وقناعاتهم الدينية وممارساتهم، وأخلاقهم وعاداتهم. يجب أن يعاملوا كل الوقت معاملة إنسانية، ويجب أن تتم حمايتهم خصوصا من كل أعمال العنف والتهديد والإهانة والفضول العام. ويجب حماية النساء خصوصا من أي هجوم على شرفهن، وخصوصا من الاغتصاب، والدعارة المفروضة، وأي نوع من أنواع الاعتداء غير اللائق".

واليوم هناك اتفاق عام على أن انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة يستلزم المسؤولية والعقوبة كجريمة حرب. وطبقا لوجهة نظرنا، هذه المواد المحددة ملزمة لكل الجرائم ذات الطبيعة المتعلقة بالنوع الإنساني، وليس في جريمة الاغتصاب وحدها؛ ونحن نهيب بمنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة بأن يعرضوا جرائم النوع الإنساني والجرائم ضد النساء، في إطار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني العنيف.

(IHL) يعمل كقانون خاص بأوقات الحروب، وينسحب على الصراعات والاحتلال. والقانون الدولي لحقوق الإنسان (HRL) يوفر الحماية لجميع الأشخاص، في كل الأماكن، وفي كل الأوقات. والعلاقة الدولية بين هاتين المجموعتين من القوانين هي موضوع لكثير من النقاشات التفصيلية، خاصة على ضوء الرفض الإسرائيلي الرسمي لقبول الطبيعة الملزمة لاتفاقيات حقوق الإنسان (الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل)، في الأراضي المحتلة. وهذه الاتفاقيات تشمل: اتفاقية إنهاء كل أشكال التمييز ضد النساء، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية حظر التعذيب.[٩٦]

إضافة إلى ذلك، فإن (IHL) يشمل آليات قصد منها أن تضمن حماية حقوق الإنسان، وتضمن حقوق النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح والاحتلال. وأكثر المواد شهرة في هذا الشأن هي المادة العامة ٣، التي توجد في كل اتفاقات جنيف والبروتوكولات الإضافية منذ عام ١٩٧٧. المادة العامة ٣ تعرف باعتبارها "اتفاقية داخل اتفاقية"، لحقوق الإنسان في القانون (IHL). وهي توفر الحماية لأولئك الذين لا يشاركون في الصراع، ومن ضمنهم النساء:

الأشخاص الذين لا يقومون بدور نشيط في العداء، بمن فيهم أعضاء القوات المسلحة الذين يلقون السلاح، وأولئك الذي أصبحوا خارج الصراع بسبب المرض أو الجروح أو السجن، أو أي سبب آخر، يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية في كل الظروف، دون أن يمارس ضدهم تمييز معاد قائم على العرق أو اللون أو

يوجد في إسرائيل عدد قياسي من المنظمات النسائية للسلام، والتعايش بين النساء اليهوديات والفلسطينيات في إسرائيل، والسلام وحظر انتهاك الحقوق الإنسانية للنساء والرجال في الأراضي المحتلة. تحالف النساء من أجل السلام مكون من تسع منظمات ومجموعات[١٠٠]، سبع منها يتم الحديث عنها لاحقا. تحالف النساء من أجل السلام، الذي تأسس عام ٢٠٠٠، يعمل على نشر الوعي في وسائل الإعلام، وعلى معارضة الاحتلال، وعلى العمل بالتعاون مع النساء في الأراضي المحتلة

الديانة أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة، أو أي معيار مشابه.

وفي هذه الحدود، تكون الأفعال التالية محرمة كليا في كل وقت وفي كل مكان تحت أي ظرف، مع احترام الأشخاص المذكورين آنفا: (أ) العنف ضد الحياة والشخص، وعلى التحديد الجريمة بكل أنواعها، وإحداث الضرر، والمعاملة القاسية والتعذيب؛ (ج) الغضب ضد كرامة الشخص، وخاصة المعاملة المهينة والمحقرة.

محكمة العدل العليا الإسرائيلية، أعلى جسم قضائي، وضعت قيودا أمام الحماية التي توفر للفلسطينيين من 'الأشخاص المحميين'، بمن فيهم النساء والأطفال، عندما سمحت للسلطات الإسرائيلية بالقيام بأفعال، كانت ذات طبيعة مثيرة للجدل. شملت هذه الأفعال بناء المستوطنات والطرق الأساسية لخدمتها، ومصادرة الأراضي من أجل تلك النشاطات، وهدم البيوت كعقاب وكرادع، وانتهاكات أخرى وصفت من قبل، ومن بينها حالات منع جمع الشمل العائلي[٩٧].

٤. تشجيع إسهام النساء في رعاية ثقافة السلام

في تناقض حاد مع الغياب التام لانخراط المرأة في منابر صناعة القرارات الخاصة بالصراع الإسرائيلي العربي، كانت هناك وفرة في مشاركة النساء في التحركات السلمية في المجتمع الإسرائيلي المدني[٩٨]. منذ ١٩٨٢، نشطت النساء في إسرائيل في المشاركة في التحركات الاحتجاجية ضد الاحتلال والحرب، ونسبة المشاركة النسائية في حركات السلام في إسرائيل أعلى من نسبة النساء في عدد السكان[٩٩].

يوجد في إسرائيل عدد قياسي من المنظمات النسائية للسلام، والتعايش بين النساء اليهوديات والفلسطينيات في إسرائيل، والسلام وحظر انتهاك الحقوق الإنسانية للنساء والرجال في الأراضي المحتلة. تحالف النساء من أجل السلام مكون من تسع منظمات ومجموعات[١٠٠]، سبع منها يتم الحديث عنها لاحقا. تحالف النساء من أجل السلام، الذي تأسس عام ٢٠٠٠، يعمل على نشر الوعي في وسائل الإعلام، وعلى معارضة الاحتلال، وعلى العمل بالتعاون مع النساء في الأراضي المحتلة. لكن شالوم، المجموعة النسوية، تنظم المظاهرات والنقاشات التربوية حول الاحتلال، وتعمل مع مركز القدس للنساء بالاشتراك مع مبادرة تسمى حلقة القدس (جاروزاليم لينك)، منذ عام ١٩٩٤. وحركة تاندي (حركة النساء الديمقراطية في إسرائيل)، تعمل داخل إسرائيل، مع نساء يهوديات وفلسطينيات من مواطنات إسرائيل، بهدف توسيع دائرة النشاطات المكرسة للتوصل إلى سلام عادل. نيو بروفايل (الصورة الجانبية الجديدة) حركة نسائية تعمل من اجل نزع السلاح في المجتمع الإسرائيلي، إضافة إلى دعم رافضي الخدمة العسكرية ضميريا وجمع معلومات حولهم. نساء في السواد يقفن صامتات في التقاطعات الرئيسية على اتساع البلاد ظهر كل جمعة؛ وهن يرتدين السواد ويتظاهرن ضد استمرار الاحتلال الإسرائيلي. الأم الخامسة تعمل مع الجمهور ومع وسائل الإعلام، فتطرح تقنيات حلول للصرع، وبدائل للخطاب العسكري الذي يسود في إسرائيل. ويلب ـ إسرائيل (عصبة النساء الدولية للسلام والحرية) تعمل من أجل وضع حد لأسباب الحرب وللحرب نفسها، ولنزع السلاح،

والبحث عن حلول سلمية للصراع، وغير ذلك. نساء مراقبة المحسوم (الحاجز) حركة ضد الاحتلال تحتج على تحديد حركة الفلسطينيين، عضواتها يقفن عند حواجز الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة، للمراقبة وكتابة التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجيش وحرس الحدود، وينشرن الوعي حول هذا الأمر في المجتمع الإسرائيلي والدولي.

والمنظمات الأخرى التي تعمل لصالح حقوق النساء ولا تصنف نفسها كمنظمات سلام تقوم أيضا بمشاريع كثيرة لها علاقة بالنساء اليهوديات والفلسطينيات في إسرائيل، وهي المشروعات التي تهدف إلى تطوير التعايش والحوار. بعض نماذج هذه المجموعات تشمل: آشوتي - جماعة مزراحية نسوية، كول هلشا في القدس، المركز اليهودي العربي نواه - نواه والمدرسة المشتركة للنساء والنوع الإنساني في غفعات حبيبة.

احتلت النشاطات السلمية من قبل النساء مكانا في الساحة الدولية أيضا، بما في ذلك الترحيب بالمحاولات الدولية للنساء لخلق تقدم في المنطقة. عام ٢٠٠٢، وبناء على طلب "المساواة الآن"، التقى مجلس الأمن الدولي بامرأتين من حلقة القدس، تيري غرينبلات ومها أبو دية شماس، إسرائيلية وفلسطينية، طالبتا الأمم المتحدة بالاعتراف بالدور الهام للنساء في حل الصراع، وطالبتا بالتمثيل المتساوي للنساء لدى كل الأطراف، في خطط المفاوضات السلمية، وحثتا مجلس الأمن على خلق سبل تستطيع النساء من خلالها أن تساهم رسميا وأساسيا في القوى التي تبذل من أجل التوصل إلى حلول للصراع في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، وبالرغم من كل ما سبق، وفي النقاش مع كل المنظمات المذكورة، أكد الجميع أن دولة إسرائيل لا تشجع، ولا تدعم ماليا، مساهمة النساء في تطوير ثقافة للسلام والبحث عن حلول بديلة للصراع. الدولة لا تقدم أي عون مالي، أو دعم أخلاقي، أو موارد من أي نوع لمجموعات السلام النسائية[١٠١]، جزئيا لأنها ترى هذه المجموعات، عبر تعريفها، كمجموعات سياسية في طبيعتها، ولذلك فهي لا تكون مؤهلة لدعم الحكومة[١٠٢].

فوق ذلك، فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية عملت على تجاهل وجود المبادرات النسائية السلمية. حقيقة وجودها لا تشكل موضوعا في الإعلام الإسرائيلي، وهو وجود يراه الإعلام غير ذي صلة، ويفتقر إلى إثارة اهتمام الجمهور. النساء اللواتي يقدن النشاطات السلمية ينظر إليهن كحالمات يقظة؛ وتظاهرات النساء السلمية واحتجاجاتهن

نشاط نسائي سلمي في مقاومة الجدار

لا تغطى قط في الإعلام؛ وعندما تحقق القوى النسائية اختراقا كبيرا لصالح السلام، فهنا أيضا، تبقى النساء غير ظاهرات، ودون أن يُعترف لهن بشيء.

هذا صحيح بالنسبة لعدد من المبادرات النسوية الناجحة، لكن النموذج الصارخ لنقص الاعتراف العام يمكن أن يلاحظ في حالة مجموعة "أمهات أربع". أمهات أربع، وبعد معركة جماهيرية طويلة، نجحت المجموعة في تغيير الرأي العام، ما قاد بعد ذلك إلى سحب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، بعد عشرين عاما من تواجدها هناك[١٠٣]. تماهى كثيرون من الجمهور العام مع الآلام التي ألهمت النساء الاستمرار في حملتهن؛ ومع ذلك، فإن الجمهور لم ير النساء باعتبارهن "مفكرات عقلانيات"، ولذلك فإن حملتهن لم تتحول قط إلى مقدمة لخطاب جماهيري مدني[١٠٤]. وكقاعدة، فإن النساء يقدمن من خلال النمط في الإعلام، والصورة المفضلة تكون في عرض امرأة تبكي ابنها الذي سقط، بدلا من امرأة نشيطة في حملة سلام. وعندما تبدي إحدى القنوات اهتماما بمبادرة سلمية لامرأة، فإنها تظهر ميلا

فوق ذلك، فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية عملت على تجاهل وجود المبادرات النسائية السلمية. حقيقة وجودها لا تشكل موضوعا في الإعلام الإسرائيلي، وهو وجود يراه الإعلام غير ذي صلة، ويفتقر إلى إثارة اهتمام الجمهور. النساء اللواتي يقدن النشاطات السلمية ينظر إليهن كحالمات يقظة؛ وتظاهرات النساء السلمية واحتجاجاتهن لا تغطى قط في الإعلام؛ وعندما تحقق القوى النسائية اختراقا كبيرا لصالح السلام، فهنا أيضا، تبقى النساء غير ظاهرات، ودون أن يُعترف لهن بشيء.

إلى تجريد النشاط من كل الرسائل السياسية، وإلى عرضه بطريقة تؤكد على قيمه الإنسانية والريادية[١٠٥].

ولأن وسائل الإعلام لها تأثير عظيم ومباشر على رأي الجمهور، وعلى صانعي القرارات أيضا، فإن محاولات النساء المستمرة تشجيع السلام لا تستطيع أن تكسر دائرة الشر، وتفرض هذه المواضيع كي ترى وتسمع في الإعلام من قبل صانعي القرار والجمهور العام. لذلك فإن النساء ما زلن ينتظرن فرصتهن، في مواجهة الخطاب العام في إسرائيل، حول كون الحرب ضرورية أم لا، ولتشجيع نقاش جماهيري حول إمكانية تحقيق السلام.

وهناك ظاهرة مزعجة هي تعرض ناشطات السلام الإسرائيليات للعنف من قبل قوات الأمن الإسرائيلية والشرطة وحرس الحدود، خلال مشاركتهن في تظاهرات احتجاجية غير عنيفة ضد الاحتلال والجدار الفاصل. وقد تعرضت الناشطات للإصابات الجسدية والنفسية، إضافة إلى تنفس الغاز المدمع الذي يطلق لتفريق التظاهرات، حتى عندما ترتدي الناشطات ملابس بيضاء ويحملن أكياسا مليئة بالطعام لأولئك الذين يعيشون في المناطق[١٠٦]. بين من يكن في التظاهرات، ويعملن في الجيش أو في الشرطة، نساء أيضا[١٠٧]. وتتعرض الناشطات للعنف خلال الاحتجاج، من قبل مدنيين إسرائيليين آخرين، من بين المستوطنين من الرجال والنساء. ناشطات السلام من النساء يتعرضن للعنف كثيرا. وقد أبلغنا عدد من الناشطات أن الشكاوى الرسمية التي تسجل لدى الشرطة عن العنف يجري تجاهلها.

أصعب الحالات التي تواجهها النساء الناشطات سلميا هي تلك التي تتعرض لها ناشطات يعملن بشكل فردي، ولا ينتمين إلى منظمات محددة، عندما يقدمن على المشاركة بدافع شخصي. هذه هي حالة تالي فهيمة[١٠٨]، المرأة ذات العشرين عاما من كريات غات، التي تصرفت انطلاقا من معارضتها للسياسة الإسرائيلية المتعلقة بتصفية المتهمين "بالإرهاب" دون محاكمة. وقد أجرت اتصالات مع زكريا الزبيدي، المتهم بالإرهاب من قبل إسرائيل، وتوجهت إلى جنين، في المناطق المحتلة، لمقابلته. ولدى عودتها إلى إسرائيل، ظهرت في لقاء إعلامي، وصرحت بأنها على استعداد للوقوف كدرع بشري لحماية زكريا، إذا تطلب الأمر، كاحتجاج على سياسة التصفية الإسرائيلية. وفي أيار ٢٠٠٤، بدأت مشروعا إنسانيا في جنين، من ضمنه إنشاء مكتبة كومبيوتر للأطفال هناك. عندما علمت أن الجيش الإسرائيلي يود التحدث معها، توجهت إلى الحاجز للقائهم. هناك تم اعتقالها والتحقيق معها لستة أيام، قبل أن يطلق سراحها بسبب نقص الأدلة حول تقديم اتهام.

وفي أيلول ٢٠٠٤، تم اعتقالها، وبعد شهر من التحقيق، الذي وجد غير كاف لتقديم اتهام، وضعت تحت الاعتقال الإداري لأربعة أشهر[١٠٩]، بقرار من وزير الأمن[١١٠]. هذا القرار القاسي لا يتخذ إلا مع المتهمين الذين يشك في أن لديهم القدرة على ارتكاب جرائم تهدد أمن الدولة. وخلال التحقيق معها من قبل أجهزة الأمن العام، وضعت في سجن انفرادي، والنور مضاء في غرفتها ٢٤ ساعة كل يوم. التحقيق معها من قبل محققي الأمن العام شمل انتهاكات للالتزامات الإسرائيلية للمعاهدة الدولية لمناهضة التعذيب، التي وقعت عليها إسرائيل. إضافة إلى ذلك، كان التحقيق يجري معها لفترات طويلة، تصل إلى ١٢ ساعة على الأقل يوميا. وقد قيدت يداها بشكل مؤلم، ومنعت من استخدام المرحاض، وأهينت بالكلام، وهددت من خلال اقتراب المحققين كثيرا من جسدها، كشكل من أشكال المضايقة الجنسية. وعندما كانت تنقل من موقع إلى آخر، كانت تفتش جسديا بدقة. إضافة إلى ذلك، وخلال فترة اعتقالها الإداري، لم يكن يسمح لها باستقبال المكالمات الهاتفية من محاميتها، أو بالاتصال مع عائلتها.

وهناك من يعتقد أن الظروف الصعبة التي كان على تالي أن

تحتملها من قبل الدولة ومن قبل الجمهور حدثت لأنها مختلفة بشكل خاص عن الصورة النمطية لناشطات السلام الإسرائيليات، فكامرأة يهودية مزراحية، لم تكن جزءا من مجموعة راديكالية أو يسارية الاتجاه، ولم تكن لها صلة بأية منظمة. "كانت عكس ذلك تماما، ناخبة تميل إلى اليمين، آمرة عسكرية سابقة في القوات المسلحة، ومن سكان كريات غات"[111]. تالي استثناء القاعدة، ونقيض ما يتوقع الإسرائيلي أن يراه في المرأة النمط، وخاصة عندما تكون المرأة مزراحية.

تجد النساء من رافضات الخدمة في الجيش لأسباب تتعلق بالضمير، خاصة من يرفضن الخدمة على أرضية أيديولوجية تعتبر الجيش قوة احتلال، صعوبة في الحصول على إعفاء خاص على قاعدة الضمير، لأن رفضهن الخدمة ينظر إليه باعتباره انتقائيا. ولأن هذه الظاهرة أصبحت أكثر انتشارا في المجتمع الإسرائيلي، كان ذلك سببا في إقدام الدولة على تصعيب موقفها من المجندات[112]. في الماضي، كانت إمكانية الحصول على إعفاء من الجيش على قاعدة[113] الضمير، أو وجهة النظر الدينية، أو الأسباب العائلية، أسهل أمام النساء منها أمام الرجال. ليورا ميلو، التي 'تعارض الاحتلال' حكم عليها بالسجن لأنها رفضت الخدمة في الجيش. قدمت التماسا إلى محكمة العدل العليا[114]، فقضت بأن طلبها الإعفاء على قاعدة أيديولوجية كان 'انتقائيا'، وهو بذلك مختلف عن الإعفاء على قاعدة الضمير. المحكمة العليا ردت التماسها.

حتى نساء المجتمع الدولي اللواتي يصلن إلى إسرائيل منتدبات للقيام بنشاطات إنسانية في المناطق المحتلة، بمن في ذلك ناشطات في المجالات النسوية وحقوق الإنسان، فهن يواجهن عقبات كبيرة أثناء محاولتهن الوصول إلى المناطق المحتلة. ولأن المناطق تخضع للسيطرة الإسرائيلية، فإن كل دخول إليها يتطلب موافقة إسرائيلية. بعض المجموعات التي منعت من الدخول إلى المناطق المحتلة لم يقدم لها أي تفسير. هذا ما حدث في حالة نساء دوليات جئن لإقامة عيادة نسائية في قرية سلفيت الفلسطينية. في محاولة لمساعدتهن على الدخول، قدمت التماسات إدارية. في رد فعلها، قامت دولة إسرائيل بتزويد المحاكم ببينات سرية، مفتوحة فقط أمام مسؤولي المحكمة، تدعم رفضها السماح بدخول النساء الدوليات. في مثل هذه الأمور، ستقوم المحاكم، في معظم الأوقات، باتخاذ موقف الدولة[115].

٥. توفير الحماية والمساعدة والتدريب للنساء اللاجئات، والنساء المهجرات اللواتي يحتجن إلى الحماية الدولية، والنساء المهجرات داخليا[116]

دولة إسرائيل لا تقدم أية مساعدة، أو تدريب، أو حماية للنساء الفلسطينيات اللاجئات والمهجرات في المناطق المحتلة. المساعدة التي تحصل عليها النساء الفلسطينيات تأتي من وكالات العون الدولية، مثل الأونروا والصليب الأحمر الدولي.

٦. توفير المساعدة للنساء في المستعمرات والمناطق التي لا تتمتع بحكم ذاتي

كما ذكر من قبل، فإن إسرائيل تعلن رسميا أنها توفر المساعدة والدعم للنساء الفلسطينيات في المناطق المحتلة، تحت فئة 'الأفراد الذين يتمتعون بالحماية'. وفي الواقع، ومن كل ما سبقت الإشارة إليه هنا، فإن النساء الفلسطينيات والفتيات لا يحصلن على حماية كافية طبقا لمعاهدات حقوق الإنسان وطبقا للقانون الدولي. عندما أدركت نساء (عصبة النساء الدولية للسلام والحرية) في إسرائيل، أن حرية النساء الفلسطينيات وكرامتهن 'غير معترف بها على الإطلاق'، قدمن التماسا إلى الجيش لمساعدة النساء الفلسطينيات، فتم إبلاغهن أنه "ليس من مسؤولية الجيش الإسرائيلي أن يحمي المدنيين الفلسطينيين"[117].

في الوقت نفسه، تحظى المستوطِنات الإسرائيليات اللواتي يعشن في المناطق المحتلة بحماية مكثفة في كل جانب من جوانب حياتهن اليومية، بما في ذلك الحماية الشخصية. وتحت معيار "المقاومة"، تحظى النساء، مثل جميع المستوطنين، بظروف معيشية ممتازة، ومراكز اجتماعية، ومدارس، ورياض أطفال، وخدمات صحية، وغير ذلك[118]. إضافة إلى ذلك، فالنساء في المستوطنات، مثل جميع المستوطنين، يمنحن حماية كاملة لحياتهن، حتى وإن تسبب ذلك في إزعاج السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة، أو حظر عليهم تحركاتهم.

ومن المعروف أن ميزانية الأمن الإسرائيلية تضم آليات للسيطرة على المناطق المحتلة ولحماية المستوطنات هناك. وزارة الأمن تمول حماية المستوطنين بما يشمل: ميزانية لتغطية الدفاع عن المستوطنات، حماية عسكرية مستمرة، قواعد تدريب في المناطق المجاورة، قوات

فيما يتعلق بالنساء اللواتي يعشن في ظروف الصراع العنيف، ونحن هنا نعني النساء اللواتي يعشن في إسرائيل والفلسطينيات اللواتي يعشن في المناطق المحتلة، لا تفي إسرائيل بالمتطلبات الإستراتيجية لبرنامج بيغن للعمل.

إسرائيل لم تقدم آليات رسمية تضمن تمثيل النساء في وضع حلول للصراع، أو في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الصراع. وفوق ذلك، ليس هناك حتى الآن جدل رسمي جماهيري أو نيابي حول الموضوع، وهذا النقص في الآليات التي تشجع على تمثيل النساء لم يتم فحصه من قبل أية جهة استشارية مختصة.

كبيرة تدخل المناطق المحتلة في أوقات الانتفاضات الفلسطينية، إدارة الحكم المدني الإسرائيلي، بناء الطرق التي تتجنب القرى الفلسطينية، وتسمح للمستوطنين بالسفر في المناطق الفلسطينية دون الاحتكاك بالمواطنين الفلسطينيين[١١٩]. حماية المواطنين الإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنون الإسرائيليون الذين يعيشون في المناطق المحتلة، جاءت على شكل جدار للفصل، كان مصاحبا منذ اللحظة الأولى بخلافات عامة حوله.

في هذا السياق، علينا أن نشير، إلى أن إسرائيل قررت الانسحاب من قطاع غزة، صيف ٢٠٠٥. في الخطة العملية[١٢٠]، سوف يخلى المستوطنون في قطاع غزة من بيوتهم، في عملية ستكون مؤلمة لكثيرين. ومن الواضح إن الإخلاء سيكون بالإكراه، وسيفرض على المستوطنين من قبل قوات الأمن. في الخطة، ليست هناك شواهد لعناية خاصة بحاجات النساء والفتيات، أو الأطفال، وهذا الإخلاء سيكون ذا طبيعة صادمة نفسيا، مصحوبا بإعادة توطين مباشرة داخل إسرائيل. وهم يقولون في الجيش إنهم على وعي بموضوع النساء والأطفال، في خططهم للإخلاء، وقد عينوا مزيدا من النساء المجندات للمشاركة في تنفيذ العملية. وهم ينوون الاستعانة بالمجندات في إخلاء النساء والأطفال.

الانسحاب والإخلاء تسبب في هشاشة للنساء المستوطِنات، ولكن ليس من موقف الاهتمام بالنساء الأخريات، أو بالعائلات الأخرى، وإنما من وجهة نظر أيديولوجية. وهن يخططن لمحاربة خطة الانسحاب[١٢١]. مجموعة نساء في الأخضر، بالتعاون مع نساء المستوطنات، اللواتي يكافحن من أجل إسرائيل الكبرى (التي تشمل المناطق المحتلة)، يحضرن حملة لوقف الخطة[١٢٢]. وهن يقلن إن الدولة تقدم على سابقة في قطاع غزة، سيكون من نتائجها تشتيت لعائلات، كأفراد، وكحالة أمنية. وهن يقلن أيضا إن هذه الحالة سوف تتكرر عندما سيتم إخلاء المستوطنين من بقية المناطق المحتلة. وفي هذا الشأن، علينا أن نشير أيضا إلى أن مستوطنات شابات قمن بمهاجمة امرأة مجندة بشراسة، وضابطة شرطة في تجمع احتجاج في القدس، ١٥ شباط ٢٠٠٥. أحدثت المستوطِنات جروحا جسدية، وربما يعني هذا أننا نرى بداية معركة تتشكل ضد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، تشارك فيها النساء المستوطنات بدور معارضة نشيط وصارخ.

استنتاج

فيما يتعلق بالنساء اللواتي يعشن في ظروف الصراع العنيف، ونحن هنا نعني النساء اللواتي يعشن في إسرائيل والفلسطينيات اللواتي يعشن في المناطق المحتلة، لا تفي إسرائيل بالمتطلبات الإستراتيجية لبرنامج بيغن للعمل.

إسرائيل لم تقدم آليات رسمية تضمن تمثيل النساء في وضع حلول للصراع، أو في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الصراع. وفوق ذلك، ليس هناك حتى الآن جدل رسمي جماهيري أو نيابي حول الموضوع، وهذا النقص في الآليات التي تشجع على تمثيل النساء لم يتم فحصه من قبل أية جهة استشارية مختصة.

والنساء لا يحصلن على ما يحتجن إليه من الحماية والدعم خلال العيش وسط حالة من الصراع العنيف والاحتلال. وتشكل بلدة سديروت، على الخطوط الأمامية الملاصقة لقطاع غزة، مثلا على ذلك، حيث لا يوجد مستشار لشؤون النساء، ولا خدمات استشارات نفسية للنساء اللواتي يطلبن الدعم.

وتبعد النساء عن منابر اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشؤون الأمنية للدولة، وهن لسن مشاركات ولا متعاونات في مفهوم "الأمن". وإضافة إلى ذلك، فإن ميزانية الأمن تبقى سرية، ما يمنع وجود خطاب جماهيري حول وجوه إنفاقها، ومدى ضرورة ذلك. وإسرائيل واحدة من أكثر الدول تسلحا في العالم، بدءا من صناعاتها العسكرية الأمنية، وصولا إلى معدل الأسلحة الصغيرة

لكل فرد. وإنتاج الأسلحة يشمل سهولة الحصول على الأسلحة اليدوية للعموم في إسرائيل، وهي أسلحة يحملها الحراس المسلحون في الأماكن العامة.

وبقدر ما نعرف، لا توفر إسرائيل أي تدريب كاف يكون حساسا للنوع الإنساني، لا للجنود، ولا لأجهزتها القضائية، وهو ما يشمل المحاكم المدنية والمحاكم العسكرية في المناطق المحتلة. وهناك محاولات من قبل الجيش الإسرائيلي لخلق قواعد نموذجية للسلوك من أجل تقليص ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان، ولاحترام شرف النساء، واعتبارهن عضوات في "مجموعة سكانية خاصة". لكن في الوقت نفسه، ليس من الواضح إلى أي مدى يتم تنفيذ هذه القواعد.

إسرائيل لم تتصرف في اتجاه تشجيع أشكال غير عنيفة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المسلح. وبالرغم من موقفها الرسمي الحالي، الذي تبنت فيه خارطة الطريق، وخطة الانفصال عن غزة، اللتين تمثلان مقاربتين غير عنيفتين لحل الصراع، فإننا نلاحظ أنه خلال السنوات الأربع الماضية، رفضت إسرائيل باستمرار إجراء أية محادثات مع الفلسطينيين، بحجة أنها لن تتفاوض وهي "تحت إطلاق النار". واختارت إسرائيل أن تقدم على خطوات أحادية الجانب، مثل بناء الجدار الفاصل، والعمليات العسكرية المكثفة في المناطق المحتلة، التي تسببت في مقتل عديد من الفلسطينيين.

التأثيرات السلبية للعمليات العسكرية المكثفة على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات كانت واسعة جدا. وهي تشمل الافتقار إلى المياه النقية، وإلى الخدمات الصحية، والتعليم، والعناية الضرورية بالأطفال، والمرضى، وكبار السن، والجرحى، في غياب الخدمات الداعمة من الحكومة، أو البنى التحتية المناسبة. ومن الواضح أن كثيرات من النساء والفتيات فقدن حياتهن خلال العمليات العسكرية المكثفة التي نفذها الجيش الإسرائيلي.

وقد تعرضت النساء والفتيات الفلسطينيات لأضرار بسبب نقص في حرية الحركة، تسببه حواجز الجيش الإسرائيلي، المقامة على المناطق الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل. بعض نماذج الاضرار والإهانة تشمل نساء ينجبن أطفالهن خلال انتظار السماح لهن بالمرور عبر الحاجز، وأطفالا يموتون في طريقهم إلى المراكز الصحية، بسبب توقيفهم على الحاجز، وصعوبات في الحصول على علاجات خاصة بالأمومة والخصوبة، وتقارير عن المضايقات الجنسية على الحواجز.

والنساء الفلسطينيات السجينات في السجون الإسرائيلية يجدن أنفسهن في أصعب الظروف. فمن ناحية، يقول الموقف الإسرائيلي الرسمي إن قوانين حقوق الإنسان لا تنطبق على الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، (١٩٤٩). وتنتهك إسرائيل الحماية الواجبة للنساء وفق القانون الدولي، كما تنتهك المادة العامة الثالثة من اتفاقية جنيف التي تنص على أنه يجب حماية النساء من أية معاملة غير إنسانية ومن امتهان كرامتهن الذاتية.

ولا تقدم إسرائيل أي تمويل، ولا أي دعم أخلاقي، ولا أية موارد من أي نوع لمجموعات السلام النسائية، وأكثر من ذلك، فهي تضع العقبات أمامهن. وهناك أمثلة كثيرة عن نساء جرحن خلال تظاهراتهن السلمية ونشاطاتهن. كما أن الأخبار والتقارير عن الاحتجاجات السلمية أو المبادرات لا تبث في وسائل الإعلام، ولذلك فإن حوارا مثل هذا، قد ينفع الجمهور الإسرائيلي، لا يجد له مكانا.

وبعكس الحماية المكثفة التي توفرها دولة إسرائيل للنساء الإسرائيليات اللواتي يعشن في المناطق المحتلة، والتي تشمل طرقا واسعة، وخدمات مجتمعية، وحماية من قبل الجيش، فإن حكومة إسرائيل لا توفر الحماية للنساء الفلسطينيات اللواتي يعشن في المناطق المحتلة. المساعدة تقدم لهن فقط من وكالات الدعم الدولية، مثل الأونروا والصليب الأحمر الدولي.

النساء لا يتلقين الحماية الكافية ولا المساعدة التي يحتجن إليها في ظروف الصراع العنيف والاحتلال. ونستطيع أن نصنف المجتمع الإسرائيلي بأنه أصبح أكثر عنفا تجاه النساء. والحالة الاقتصادية للنساء تدهورت خلال السنوات الأربع الماضية، وتصاحب ذلك مع اقتطاعات في ميزانيات الرفاه، وفي بدلات الانتقال التي تصرفها الحكومة. أكثر الناس تضررا بهذه التغيرات هن النساء، وهذا الواقع ينسحب أيضا على الخدمات المجتمعية للنساء، التي شهدت اقتطاعات من التمويل الحكومي، بما في ذلك مراكز الاغتصاب، والخطوط الساخنة لهواتف الأزمات، ومآوي النساء اللواتي يتعرضن للضرب، وبرامج حيوية أخرى.

توصيات: التوصل إلى حل للصراع، والمفاوضات، وإعادة التأهيل مع انتهاء الصراع.

(هوامش)

١ تال، أفراهام "تمسك بغوش قطيف؟" هآرتس، شباط ٢٠٠٥. المستوطنون يعلنون أن مقاومتهم ستكون شرسة، ومن السهل أن تتحول إلى العنف.

٢ الأرقام من ناطور، سلمان ، معهد إميل توما للأبحاث الإسرائيلية الفلسطينية، حيفا.

٣ الأرقام من ناطور، سلمان.

٤ شلبي، منال، من الخط المفتوح للنساء اللواتي يتعرضن للضرب، في مؤتمر عقد في ٢٩ تشرين الثاني، ٢٠٠٤، في جامعة حيفا، نظإيشا لإيشا والخط الساخن. يشار إليه بعد ذلك باسم مؤتمر حيفا.

٥ عشية انهيار المحادثات في كامب ديفيد، صيف ٢٠٠٠، أقدم ارئيل شارون على زيارة الحرم الشريف في ٢٩ تشرين الأول، ٢٠٠٠، ونتج عن ذلك مقتل خمسة مسلمين ممن يؤدون الصلاة، فتحدد تفجر الانتفاضة الثانية. ناطور، سلمان. مصدر سابق.

٦ استنادا إلى بيتسليم، شباط ٢٠٠٠.

٧ كتاب، ي. وبرغوثي، ر.، تأثير الصراع على النساء الفلسطينيات، (نيسان، ٢٠٠٢). انظر أيضا ورقة لكل من سوفر، هوفيت وأبو قسيس، "مجندون دون استدعاء . حياة زوجات ضحايا إرهاق الصراع"، كلية تل حاي، بإشراف البروفسور شاؤول كيمشي.

٨ فيرتزبيرغر، راشيل وروسو، دوتان، بيانات مختارة حول النساء ٢٠٠٢، تموز ٢٠٠٢. داخل قوة الدفاع الإسرائيلية، ٩,٠٪ من النساء المجندات يخدمن في الوحدات المقاتلة. قدم ذلك للجنة البرلمانية لأوضاع النساء.

٩ أهاروني، ساراي، في محاضرة لمنظمة العفو الدولية، نيسان ٢٠٠٣. في أهاروني وديب (محررين)، أين جميع النساء؟

١٠ طورت رابطة القدس نموذجا للتدخل الدولي للنساء. حزان، نعومي، "استراتيجيات لإشراك النساء في حلول الصراع"، في أهاروني وديب، أين جميع النساء؟

١١ الخطة مبادرة أميركية في ٣٠ نيسان، ٢٠٠٣، تبنتها إسرائيل، ووضعت توقف الإرهاب شرطا مسبقا لبدء المفاوضات.

١٢ عضوة البرلمان إيتي ليفني شاركت في مفاوضات مبادرة جنيف، من الاستجواب، كانون الأول، ٢٠٠٤.

١٣ انظر كتاب القوانين، ١٩٥١، ص ٢٤٨.

١٤ انطلاقا من روح قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥.

١٥ يجب أن يمر الاقتراح أولا بقراءة وتصويت قبل أن ينقل إلى اللجنة، من أجل الإعداد الأخير، ثم التصويت عليه.

١٦ سيناي، روتي، "النساء في القضايا الأمنية؟ فكرة ساخرة" هآرتس، ٤ آب، ٢٠٠٤.

١٧ سيناي، روتي، السابق. النائبان ليفني وتمير تعملان على أن يراجع القانون من قبل اجتماع لجنة تقدم النساء، ولجنة الشؤون الخارجية

١٨ مطالب برنامج بيغين تقف أعلى من هذا، وعند حدود ٣٠٪ للنساء.

١٩ أمار، نيتا، "١٣٢٥ . إعلان أم واقع؟" في أهاروني وديب، أين جميع النساء؟ ص ٣٧ . ٤٤.

٢٠ حزان، نعومي، في أهاروني وديب، أين جميع النساء؟ ص ٤٩.

٢١ كراوس، أ. النساء في إسرائيل. إحصائيات ومعلومات. ٢٠٠٤، شبكة النساء الإسرائيلية، ص ١٤٤. نسبة النساء فس إسرائيل أعلى بقليل من النسبة العالمية، ولكنها بعيدة عن تلك النسبة في البلدان الإسكندنافية، التي تصل ٣٩,٧٪ . من أجل المزيد عن المجالس البلدية، السابق، ص. ١٤٩.

٢٢ وزيرات العدل، والتعليم، والاتصالات: تسيبي ليفني، ليمور ليفنات، داليا إتسيك.

٢٣ أفيرام، إنبار وأبراموفيتش، تلمار، "رجال على البرميل، نساء في الأبراج . دراسة خطاب الجندر في البرلمان" الجامعة العبرية، صف العلوم السياسية، البروفيسور نعومي حزان، ٢٠٠٤.

٢٤ مقابلة مع تسيبي ليفني، وزيرة العدل في الوقت الحالي، في برنامج 'مبات ناشي' بيلي موسكونا . ليرمان، القناة التربوية الإسرائيلسة، آذار ٢٠٠٣.

٢٥ مقابلة مع تسيفي ليفني مع بيلي موسكونا . ليرمان.

٢٦ استمرار التدهور الاقتصادي، وارتفاع معدل البطالة، زاد عدد النساء والأطفال تحت خط الفقر، كنتيجة مباشرة للسياسة النيو . ليبرالية للحكومة، ولوزير المالية، بنيامين نتنياهو. ومخصصات الرفاه تم تخفيضها بشكل كبير.

٢٧ في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٤، حدث في البرلمان أول نقاش حول هذا الموضوع على الإطلاق، نتيجة لزيارة ماري فيتزدوف، الخبيرة المتميزة في إشراك النساء في حلول الصراع. ومرة أخرى، وقع نقاش في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤، اليوم الدولي لمقاومة العنف ضد النساء، عندما قدمت المؤسسات غير الحكومية التي تقود حملات ضد العنف بسبب النوع الإنساني تقاريرها السنوية، مشيرة إلى ازدياد عدد النساء اللواتي يبحثن عن الدعم خلال الصراع. عضوات البرلمان لم يستجبن لهذه المعلومات التي قدمتها المؤسسات غير الحكومية.

٢٨ اجتماعات في ٢٩ تموز، ٢٠٠٠، ٢٧ تشرين الأول، ٢٠٠٣؛ وفي ٢٠٠٤: ٨ حزيران، ٢١ تموز، ٢٤ تشرين الثاني؛ ثم في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٥.

٢٩ أفراهام، إيلي وفيرست، أنات والفانات . ليبلر، نوح، حاضرون وغائبون في ذروة البث، التنوع الثقافي في البرامج التليفزيونية، تقرير عن بحث للقناة الثانية، ٢٠٠٤.

٣٠ السابق.

٣١ هيرتسوغ، حانا، جندرة السياسة . النساء في إسرائيل، آن آربر، مطبعة جامعة ميشيغان، ١٩٩٩.

٣٢ على النساء اليهوديات أن يقضين سنتين في الخدمة العسكرية الإجبارية. وإذا تم اختيارهن كضابطات، فإن عليهن أن يخدمن وقتا إضافيا في الوحدات العسكرية.

٣٣ كراوس، أ. مصدر سابق، ص ٢١٠.

٣٤ سيناي، روتي "المساواة المتحققة في جيش الدفاع الإسرائيلي، كما تعبر عنها الاقتطاعات في الميزانية" "هآرتس"، ٣ كانون الأول، ٢٠٠٤.

٣٥ من مقابلة مع شخصية عسكرية، ٨ شباط، ٢٠٠٥.

٣٦ ساسون . ليفي، أورنا، "الحفر داخل الاضطهاد . النساء في الجيش في أدوار الذكور، وهوية النوع الإنساني" في آتسمون، يائيل، محررة، هل تستطيع أن تسمع صوتي؟ تمثيل النساء في الثقافة الإسرائيلية، معهد فان . لير، القدس، ٢٠٠١، ص ٢٧٧ . ٣٠٢.

٣٧ سيناي، روتي، "المساواة المتحققة في الجيش..." مصدر سابق.

٣٨ قانون السلطات المحلية (مستشارون للوضع النسائي) ٢٠٠٠).

٣٩ حديث تليفوني مع مكتب العمدة في بلدة سدروت، شباط ٢٠٠٥، ومعلومات مؤكدة من قبل يهوديت بلوتكن رئيسة سلطة تقدم النساء، مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي.

٤٠ القسم A٣٥٩، أضيف إلى القانون عام ١٩٩٧.

٤١ مقابلة مع شخصية من الجيش، ٨ شباط، ٢٠٠٥.

٤٢ رد من الوحدة إلى وحدة الناطق الرسمي باسم الجيش، لصالح المنظمات الدولية، ٦ شباط، ٢٠٠٥.

٤٣ أمر من رئيس الأركان في الجيش (٣٣,٠١٣٠) بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٨٢، يتضمن اتفاقات جنيف، واتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩)، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب.

٤٤ إجابة من الوحدة إلى وحدة الناطق الرسمي باسم الجيش، لصالح المنظمات الدولية، ٦ شباط، ٢٠٠٥.

٤٥ مسؤولية هذا البرنامج تعود إلى كل من القوات الأرضية وجهات الادعاء العسكري.

٤٦ من بين المواضيع التي تغطى: العمليات، القوة الضرورية، السلاح، الشرف، المعاملة الإنسانية، الثقافة، الاهتمامات الدينية، الغنائم، السجناء، الاستسلام، الاعتقالات، الاعتقال، المرضى والجرحى، الدبلوماسيون، العاملون في المنظمات الدولية، السكان الخاصون، التقارير. وهي تؤكد على أن اتخاذ القرار في الميدان يجب أن يحرص على القيم الأساسية، وشؤون العملية العسكرية، والقانون الدولي.

٤٧ عضو البرلمان نعومي بلومنتال كعضوة، وعضوتا البرلمان غيلا غامليل وايتي ليفني في الاحتياط. سكرتيرة اللجنة ومستشارتها القانونية امرأتان أيضا.

٤٨ أعضاء في البرلمان، وامرأة في لجنة الخدمات الخارجية، في وظيفة إدارية.

٤٩ بين ستة رؤساء أقسام في مجلس الأمن القومي.

٥٠ سفيرسكي، شلومو، ميزانية الدولة . ماذا يحدث لأموالنا؟ مركز ADVA، ٢٠٠٤، ص ٨٨. ميزانية الأمن في ٢٠٠٤ كانت ٤٦ بليون سيكل . ١٨٪ من مجمل الميزانية، و ٢٧٪ من الميزانية الفعلية.

٥١ القانون الأساسي، اقتصاد الدولة (١٩٧٥). الميزانية تراجع من قبل اجتماع مشترك للجنة الميزانية، ولجنة الشؤون الخارجية والأمن. سفيرسكي، ميزانية الدولة، ص ٩٠.

٥٢ سفيرسكي، ميزانية الدولة، ص ٩٧.

٥٣ كوهين، أفنر، "الثقب الأسود الديمقراطي"، هآرتس، ١خ كانون الثاني، ٢٠٠٥.

٥٤ سفيرسكي، ميزانية الدولة، ص ٩٥.

٥٥ كوهين، أفنر، "ديمقراطية الثقب الأسود" هآرتس، ١٠ كانون الثاني، ٢٠٠٥.

٥٦ السابق.

٥٧ السابق.

٥٨ مازالي، ريلا (مخطوطة تموز ٢٠٠٤) "المسدس على طاولة المطبخ: جنسانية ما بين السطور للسياسة الأمنية الخاصة في إسرائيل"، في فار، فانيسا وشنابل، البريشت، (محررون) كتاب المشروع عن: منظور النوع الإنساني حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة، جامعة الأمم المتحدة، طوكيو وبيرن، استطلاع الأسلحة الصغيرة، جنيف.

٥٩ لجنة تشكلت من قبل رئيس هيئة الأركان لفحص موضوع هدم البيوت كرادع، أوصت بعدم الاستمرار في ذلك، بسبب الضرر الذي يسببه للمدنيين الفلسطينيين.

٦٠ كتاب وبرغوثي، أثر الصراع على النساء الفلسطينيات.

٦١ السابق.

٦٢ المحامي بوعاز أورن، دائرة الاتفاقيات الدولية والتقاضي الدولي بوزارة العدل، في رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٤. وإجابة من وزارة العدل ، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٤.

٦٣ إجابات من وزارة العدل، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٤، ومن عضو البرلمان مالي بوليشوك . بلوخ، كانون الأول ٢٠٠٤.

٦٤ المحامي غابي لاسكي، في مقابلة هاتفية، كانون الأول ٢٠٠٤.

٦٥ هيومان رايتس ووتش، تمحى في لحظة: الهجومات الانتحارية على المدنيين الإسرائيليين، ٢٠٠٢، وانظر أيضاً للجهة نفسها، عين العاصفة، ٢٠٠١، انتهاك حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية في منطقة الخليل.

٦٦ جواب من وزارة العدل، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٤.

٦٧ رونيت بيسو، من تصريح لمنظمة الحقوق المدنية في إسرائيل، كانون الثاني ٢٠٠٥.

٦٨ يشكل الأطفال نصف عدد الذين اعتقلوا خلال الانتفاضة. وفي هذا خرق لاتفاقية حقوق الطفل، المادة ٣٧ (٦)، التي تنص على أن استخدام الاعتقال يجب أن يكون الخيار الأخير، ويجب أن يكون لوقت محدود. كتّاب وبرغوثي، تأثير الصراع على المرأة الفسطينية.

٦٩ سعاد أبو دية، من مركز القدس للمساعدة القانونية للنساء، مؤتمر حيفا، تشرين الثاني ٢٠٠٤.

٧٠ كتاب وبرغوثي، تأثير الصراع على النساء الفلسطينيات.

٧١ كتاب وبرغوثي، تأثير الصراع على النساء الفلسطينيات

٧٢ داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، هناك عدد كبير من نقاط التفتيش.

٧٣ جواب من وزارة العدل، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٤.

٧٤ كتاب وبرغوثي، تأثير الصراع على النساء الفلسطينيات.

٧٥ تقرير أطباء لحقوق الإنسان، إسرائيل، "سرطان الثدي نموذجا".

٧٦ شهادة من بتسليم.

٧٧ السابق.

٧٨ السابق.

٧٩ السابق.

٨٠ السابق.

٨١ كتاب وبرغوثي، تأثير الصراع على النساء الفلسطينيات.

٨٢ سعاد أبو دية، من مركز المرأة للمساعدة القانونية والإرشاد، القدس، مؤتمر حيفا، تشرين الثاني ٢٠٠٤. ومع أنه لا توجد بيانات أو تقارير عن الاغتصاب من قبل الجنود أو حرس الحدود، من المنطقي أن نفترض أن حوادث من هذا النوع تحدث.

٨٣ من حديث قدمته سعاد أبو دية، من مركز المرأة المساعدة القانونية والإرشاد، القدس، مؤتمر حيا، تشرين الثاني ٢٠٠٤: المحامية ليئه تسيميل، مقابلة بالهاتف، كانون الأول ٢٠٠٤.

٨٤ كتاب وبرغوثي، تأثير الصراع على النساء الفلسطينيات.

٨٥ على سبيل المثال، العنف الذي حدث في سجن نيفي ترزاه، تشرين الثاني ٢٠٠٤. المعلومة من المحامية تغريد جهشان، نساء من أجل نساء سجينات سياسيات.

٨٦ على سبيل المثال، العائلات من نابلس لا يسمح لها بحقوق الزيارة. والملابس النظيفة التي تسلم للصليب الأحمر من أجل إيصالها إلى أفراد العائلة في السجن، غالبا ما تعاد إلى العائلة من قبل سلطات السجن. ويسمح فقط ببطانية واحدة، ولا يسمح بأية ألعاب للأطفال. المعلومة من المحامية تغريد جهشان، نساء من أجل نساء سجينات سياسيات.

٨٧ غالبا ما يكون العلاج الطبي بما لا يزيد عن جرعة من الأسبرين. المعلومة

من جمعية مناهضة التعذيب في إسرائيل، "ظروف السجن الخاصة بالسجناء الإداريين في سجن نيفي ترزاه".

٨٨ شهادة مقدمة من جمعية مناهضة التعذيب في إسرائيل.

٨٩ شهادة من امرأة، عمرها ٢٦ سنة، قدمت لجمعية مناهضة التعذيب في إسرائيل.

٩٠ بعد التماس قدم إلى محكمة العدل العليا من قبل منظمة حقوق لإنسان في إسرائيل، بالاشتراك مع أطباء من أجل حقوق الإنسان، ونساء من أجل نساء سجينات سياسيات، والجمعية العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، وعدالة من أجل الحقوق القانونية لمواطني إسرائيل العرب، قضت المحكمة بأن السجناء الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على حقوقهم في التعليم ،وفي مقابلة محاميهم. المعلومة من المحامية تغريد جهشان، والمحامية سونيا بولس.

٩١ قانون الجنسية والدخول (٢٠٠٣). الملاحظات التفسيرية للقانون تشير إلى أن هناك "زيادة التدخل في الصراع من قبل الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة، والذين يحملون الهوية الإسرائيلية، بعد حصولهم على هذه الحقوق من خلال عملية جمع شمل العائلات". وقد عارضت "عدالة" القانون، ورفعت التماسا إلى محكمة العدل العليا، (ملف ٠٣/٧٠٥٢) وكذلك فعلت أكري (ملف ٠٣/٨٠٩٩). وقد احتجتا بأن القانون ليس دستوريا، لأنه يناقض القانون الإسرائيلي الأساسي، الكرامة الإنسانية والحرية، ويميز ضد مواطنين معينين، ويحرمهم من حقوق معينة على قاعدة إثنية الأصول. والقانون الآن موضع دراسة محكمة العدل العليا.

٩٢ حزان، منال، "١٢٣٥ . نظر إلى سمات فريدة في الصراع الإسرائيلي العربي" في أهاروني وديب، أين جميع النساء؟ ص ٣٣.

٩٣ سحب السكن من النساء العربيات البدويات الإسرائيليات اللواتي تزوجن من فلسطينيين من الأراضي المحتلة، من أطباء من أجل حقوق الإنسان، إسرائيل.

٩٤ في الواقع أن إسرائيل وقعت وصدقت على اتفاقيات جنيف في الخمسينيات. على أية حال،فإن أسباب إسرائيل في عدم تطبيقها في الأراضي المحتلة هي أن الاتفاقيات لم تقر في إسرائيل داخليا، كقانون، وأن الأراضي المحتلة لم تكن تحت سيادة دولة أخرى. مع ذلك، ففي السبعينات، صرحت إسرائيل، بأنها ستقبل النصوص الإنسانية في الاتفاقية الواقعية، مع أنها لم تكن مضطرة لذلك. منظمات حقوق الإنسان، وخبراء القانون، في إسرائيل، وفي العالم كله، لا يقبلون هذا الزعم. وهم يرون أن الاتفاقيات ملزمة في الأراضي المحتلة، المعرفة كأراض محتلة، وفي حالة صراع، بقوة قانون العرف، ولذلك، فإن ممارسات الحكومة الإسرائيلية يمكن أن يحكم عليها من خلال قانون العرف.

٩٥ المحامي بواز أورين، وزارة العدل، في رسالة بتاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٥.

٩٦ صدقت إسرائيل على هذه الاتفاقيات في ١٩٩١.

٩٧ كيتزمر، ديفيد، احتلال العدل: محكمة العدل العلياالإسرائيلية والأراضي المحتلة، مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ٢٠٠٢، ص ٥٧ . ٩٩، ١٦٥ . ١٨٧.

٩٨ غولدمان، أوغن، النساء في النظام التربوي والسياسي في إسرائيل، البرلمان الإسرائيلي . مركز الأبحاث والمعلومات، ٢٠٠١، p. ٤.

٩٩ أبيرام، إنبار وأبراموفيتش، تمار، "رجال في البرميل، نساء في الأبراج . دراسة خطاب الجندر في البرلمان" الجامعة العبرية، صف العلوم السياسية، البروفيسور نعومي حزان، ٢٠٠٤.

١٠٠ بات شالوم، الأم الخامسة، مراقبة الحواجز، نوغا . المجلة النسوية، نيليد، نساء في السواد، نيو بروفايل، تاندي، إسرائيل.

١٠١ شبكة العمل النسائي الإسرائيلية، منظمة كايان النسوية، منبر كوليش الديني للنساء، كول هلشا، القدس. آشوتي . نساء المزراحي وغيرهن.

١٠٢ تمار غوزانسكي، استجابة لاستطلاع خاص بتاندي، كانون الأول ٢٠٠٤.

١٠٣ ساراغوستي، عنات، مراسلة أولى، القناة الثانية في شبكة التليفزيون، في مقابلة هاتفية، كانون الثاني ٢٠٠٥.

١٠٤ هيرتزوغ، هانا.

١٠٥ يانا كانوفوبا، استجابة لاستطلاع خاص بتالف النساء من أجل السلام، كانون الأول ٢٠٠٤.

١٠٦ اوريت لافنن ديغاني، الأم الخامسة، تصف العنف والقوة التي استخدمت من قبل قوات الأمن ضد المشاركات في تظاهرة سلمية في حاجز الرام، آذار ٢٠٠٣.

١٠٧ على سبيل المثال، عند محاولة تفريق مظاهرة لبات شالوم، سحق كتف مولي ميليكار من قبل امرأة من حرس الحدود، كانت على حصان، وضربت النساء، بالقرب من قرية بدو بجانب القدس كانون الأول ٢٠٤. وانظر كذلك كاراستن، ميري، "المساواة البيولوجية في خدمة المحتل"، نوغا. فيمينيست جورنال.

١٠٨ خلال كتابة هذا التقرير، كانت تالي فهيمة في المحكمة، متهمة بأكثر الجرائم خطورة في إسرائيل، من بينها مساعدة العدو، التي تصل عقوبتها إلى الموت. وهذا لا ينوي التدخل في العدالة ولكن استعادة الحقائق حول وصل الأمر إلى اعتقالها، وكيف تم تعذيبها والتعامل معها، معلومات توفرت من محاميتها، سيمدار بن ناتان، جمعية مناهضة التعذيب في إسرائيل، ومن تقارير الصحف.

١٠٩ المادة ٤ من قانون السلطة في الحالات الطارئة (الاعتقال) ١٩٧٩.

١١٠ القضية ٠٤/٩٢٩٧٥، الدولة ضد تالي فهيمة، "في ٩ آب ٢٠٠٤، خضعت المتهمة للاستجواب... من التحقيق معها لم يكن هناك ما يثبت توجيه اتهام لها بأي خطأ. مع ذلك، واستنادا إلى مصادر استخباراتية، وإلى رأي أجهزة الأمن العام، فإن الوزير واثق من أن أمن الدولة وسلامة الجمهور، يستدعيان اعتقالها الإداري، لمدة ٤ أشهر.

١١١ شوحط، أوريت، "غاضبة من أجل تالي فطيمة"، هآرتس، ووايتز، غيدي وكارني، يوفال، "عدوة الشعب"، يديعوت أحرونوت، ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٥.

١١٢ من حديث هاتفي مع المحامية سيمدار بن ناتان، شباط ٢٠٠٤.

١١٣ المادة ٣٩ (c) من قانون الخدمة الأمنية، ١٩٨٧.

١١٤ ليئورا ميلو ضد وزير الدفاع، التماس محكمة العدل العليا ٠٤/٢٣٨٣.

١١٥ معلومات عبر مقابلة بالهاتف مع المحامي غابي لاسكي.

١١٦ هذا التقرير لا يتطرق إلى الموضوع الأوسع للنساء الفلسطينيات المهجرات داخل إسرائيل، ولا إلى النساء البدويات، بمن فيهن من يعشن داخل القرى غير المعترف بها في النقب. هؤلاء النساء لا يحصلن على أية حماية.

١١٧ ستراوس، عليا، عصبة النساء الدولية للسلام والحرية إسرائيل، في تقرير حول استطلاع، ٢٠٠٥.

١١٨ كان هذا هو الرد السائد من قبل جميع المؤسسات غير الحكومية الخاصة بالنساء، والنساء والسلام، وحقوق الإنسان في إسرائيل، التي تمت مقابلتها من أجل هذا التقرير.

١١٩ سفيرسكس، ميزانية الدولة، ص ٩١.

١٢٠ مقابلة مع الجيش، ٨ شباط ٢٠٠٥.

١٢١ "صوت الأمهات"، نداء من أجل الدعوة إلى مؤتمر، وزع بالبريد الإلكتروني، ١٣ شباط ٢٠٠٥.

١٢٢ "صوت الأمهات"، نداء من أجل الدعوة إلى مؤتمر، وزع بالبريد الإلكتروني، ١٣ شباط ٢٠٠٥.